معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به قواعد وتطبيقات

إعداد:
فاطمة بنت محمد بن عبد الرحمن المكاوني
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كليّة التربية
جامعة الأمير سطّام بن عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا عظيمًا إلى يوم الدين.

وبعد:

فتتنوّع القواعد التي تضبطُ تفسير القرآن الكريم، وتُرشد إلى فهمه في ضوء الأصول الصحيحة، فمنها ما يتعلّق بأسباب النُّزول، أو بالسياق، أو بالإعراب، أو بالأدوات التي يحتاج إليها المفسّر، كالبحث في معاني الحروف، وتشتدّ الحاجة إليها لاختلاف دلالاتها في التفسير، ولعلّ من أشهر القواعد التي تصونها هي قاعدة: **"معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به"**، ويُفهم منها بأنّ دلالة الفعل المعدّى بالحروف الجارّة تتباينُ من حرف لآخر، ولا يُوضع الحرف موضع غيره.

وتجري هذه القاعدة في ظاهرها على طريقة البصريين ومن وافقهم، وغالبًا ما تُذكر مجملة بين القواعد التفسيريّة، ويتبعُها بالاستقراء قواعد فرعيّة يمكنُ أن تُلحق بالقاعدة الأصْل، ويُعرَف من خلالها بابُ الحرف كما نزل بلفظه في القرآن الكريم، فغيرُ جائزٍ أن يُذكر الحرف ثمّ يراد به غيره في الدلالة؟ والله -تعالى- أعلم، وقد هوّل منه غير واحد، وطلب البُرهان على التحويل، قال ابن جرير(١): " إن لكلَّ حرف من حروف المعاني وجهًا هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها"(٢).

وفي المقابل فإنّ العرب تستعمل الحرف بدل الآخر في الموضع الذي يُبيحه، والحدّ الذي يجيزه، فيُعدَّى الفعل إلى مجروره بالحرف، ويجتمع معه الآخر في معنى دون معنى، ومن هنا تتأكّدُ دراسة القاعدة، وتأصيل المبنى، وإن احترَق بعض المعنى، وقد اجتهدتُ في جمع ما يعمّها بتوفيق الله -تعالى، وبعضها ممّا نَصّ عليه المؤلّفون أو المحقّقون، أو تُورد في كلامهم، ومنها ما يُستخلص.

مشكلة البحث:

ترِد القاعدة محلّ الدراسة مجملة في الدراسات التأصيليّة التفسيريّة على الوجه الذي تقدّم، ولكنّها تحتاج إلى تفصيل وتحليل، وأن تُردّ إليها الفروع، وتُلحق بها بعض المسائل لتشمل الصور المتعددة التي يمكن من خلالها أن تُفهم معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به من حروف الجر، وليست على الصورة المجملة فحسب.

أهميّة البحث وأسباب اختياره:

تتمثّل من خلال ما يلي:

(١) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، وقيل: يزيد بن كثير بن غالب، سمع من أحمد بن منيع، وأبي كريب، وروى عنه الطبراني، وأحمد بن كامل، من أعظم كتبه: تفسيره المشهور، وتاريخه، توفي ببغداد سنة ٣١٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للسيوطي (٩٥/١)، طبقات المفسرين للداودي (١١٠/٢).
(٢) جامع البيان (١٣١/١).

١- أهميّة المعرفة بمعاني الحروف، لا سّيما الجارة منها؛ لكثرة وقوعها في القرآن الكريم، وتأثيرها في الدلالات، فحروف المعاني مع أنّها أقلّ أقسام الكلام إلا أنّها أكثرها استعمالا؛ لتعلّقها بالأفعال وما يشبهها.

قال ابن سيدة[(١)]: "فنقول إنه إنما وجَبَ أن تكونَ حروف المعاني أقلَّ أقسامِ الكلامِ مع أنها أكثرها في الاستعمال من قبَل أنها إنما يحتاج إليها لغيرها من الاسم أو الفعل أو الجملة، وليس كذلك غيرها"[(٢)].

٢-التوسّع في إطلاق الحرف على الآخر يحتاجُ إلى قياس، وغلقُه تحجيرٌ يستدعي التحرير، وهذه من الظواهر المستحقّةِ للتأمّل في كتب المعاني والتفسير، وينبغي أن تُفهم معاني الأفعال في ضوء الحروف التي تتعلّق بها، ومُراعاة الدلالات الأخرى للحرف وضبطها بالمسوّغ.

أهداف البحث:

١-بيان القواعد الفرعيّة المخرجة على الأصل: "معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدى به".

٢-تفسير الحرف على بابه في ضوء الفعل الذي يتعدّى به في القرآن الكريم من خلال القواعد التأصيليّة لمعاني الأفعال.

٣-تفهّم حدود التناوب بين حروف الجر.

حدود البحث:

يمكن تقسيمُ الصياغة البحثيّة إلى مجالين:

أ)المجال النّظري: يُمهَّدُ للبحث بتعريفٍ للقاعدة المجملة، وبيان أقسام الفعل من حيث التعدّي واللزوم، ومعاني التعدية في اللغة والتفسير، وكيفيّة الملاحظة لمعاني الأفعال المتعديّة بالحرف، ثمّ بيان مذاهب العلماء حول تناوب الحروف الجارّة.

(١) هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي الأندلسي، صاحب المحكم والمحيط الأعظم، مات سنة ٤٥٨هـ. انظر: معجم الأدباء (٣/٥٤٤)، بغية الوعاة (٢/١٤٣).

(٢) المخصص (٤/٢٢٥).

ب)المجال التطبيقي: ويضمّ دراسةً للقواعد المجموعة التي تُخرّج عليها القاعدة الأصل، وبلغ عددها أربع عشرة قاعدة.

الدراسات السابقة:

تتنوّع الدراسات الأصولية والنّحوية والبلاغيّة في معاني الأفعال والحروف المتعديّة بها على نحوٍ لا يخفى، وتُدْرَس في أصول التفسير –وهو ما يعنينا– كقاعدة مجملة مختصرة في ظاهر لفظها، ومن أهمّها:

١–كتاب "تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه"، للأستاذ الدكتور: علي بن سليمان العبيد، وتمّ عرض القاعدة في المبحث السادس على نحو مجمل جامع.

٢–"قواعد التفسير جمعًا ودراسة"، للدكتور: خالد بن عثمان السبت، وهو كتاب مطبوع، أصله دراسة علمية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود، في كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، ونُوقشت في عام ١٤١٦هـ، وبيّن القاعدة في المقصد السادس: "الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر" تحت ثلاث صور.

ويُؤمّل في هذه الدراسة –مع أهميّة ما تقدّم– أنْ تتعمّقَ في تحليل القاعدة، وتستقصي الصور المتعددة التي تجمعها، وتقيسَ عليها ما يردّها إليها، فتُلحق في أصولِ التفسير في البابِ الذي تخصّه.

منهج البحث:

يعتمد على المنهج الوصفي في شرح القاعدة، والتعريف بمذاهب العلماء حول مسألة التناوب بين حروف الجر، وعلى المنهج الاستقرائي والتحليلي في قيد معاني "التعدية"، وجمع القواعد والتطبيقات التي تعنيها الدراسة.

خطة البحث:

يتكوّن البحث من مقدّمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، على النّحو الآتي:

المقدمّة: وتتضمّن أهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد: ويشتمل على أربع مقدّمات، وهي:

المقدمة الأولى: التعريف بألفاظ القاعدة: "معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به".

المقدّمة الثانية: أقسام الفعل من حيث التعدّي واللزوم.

المقدّمة الثالثة: معاني "التعدية" في اللغة والتفسير.

المقدمة الرابعة: كيفيّة ملاحظة المعاني للأفعال المتعديّة بالحرف.

المبحث الأول: مذاهب العلماء في التناوب بين حروف الجر.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مذهب الكوفيين في تناوب حروف الجر.

المطلب الثاني: مذهب البصريين في تناوب حروف الجر.

المطلب الثالث: مذهب الموفقين بين الكوفيّين والبصريين.

المبحث الثاني: قواعد وتطبيقات في ضوء القاعدة "معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به".

وتنتظم على النّحو الآتي:

القاعدة الأولى: يبقى الحرف على بابه بتضمين العامل معنى لفظ آخر يتعدّى به الحرف.

القاعدة الثانية: أو يبقى الحرف على بابه بالتأويل الذي يقبله اللفظ.

القاعدة الثالثة: أو يبقى الحرف على بابه بإضمار محذوف بعد العامل.

القاعدة الرابعة: التقارب بين الحرفين يُسوّغ التناوب في القدر المشترك بينهما، ويَبطل إذا تباينا، أو يُمنع إذا ظهر موضوعه الأول، وإن وُجِد التضارع.

القاعدة الخامسة: تعدّي الفعل المذكور في القرآن إلى حرفين أو أكثر لا يعني التناوب بينها.

القاعدة السادسة: تُعدّى بعض الأفعال إلى مجرورها بتقدير مضاف بعد الجار يصحّ به المعنى.

القاعدة السابعة: اعتبار الأصالة في الحروف الأصليّة مقدّم على الزيادة.

القاعدة الثامنة: الحروف الموصوفة بالزيادة لا يُعدم منها أصلها.

القاعدة التاسعة: إذا أمكن تخريج زيادة الحرف على الأصالة فلا يحكم عليه بالزيادة.

القاعدة العاشرة: لا يعني تعدّي الفعل تارة بنفسه إلى مجروره، وتارة بحرف الجر وصفه بالزيادة.

القاعدة الحادية عشرة: لا تُحصر التعديات في القرآن على ما عند العرب فحسب.

القاعدة الثانية عشرة: أفعال الربِّ إذا عدّيت بحرف الاستعلاء تفيد العلو.

القاعدة الثالثة عشرة: المعنى الأصلي للحرف أوسع من المعاني الأخرى ويمكن أن تُردّ إليه.

القاعدة الرابعة عشرة: تُفسّر "من" بابتداء الغاية فيما يُخبر عنه بأنّه من الله في نوعين: صفاته القائمة بذاته العليّة، والعين المخلوقة القائمة بنفسها أو بالمخلوق.

الخاتمة: وتشتمل على أهمّ نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

والله أسأله التوفيق!

التمهيد

يحسنُ التعريف بالقاعدة محلّ الدراسة "معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به" من خلال المقدِّمات الآتية:

المقدّمة الأولى: التعريف بألفاظ القاعدة:

قول: **"معرفة"**، مصدر من الفعل الثلاثي "عرف"، وتُطلق على ما يُتوصّل إليه بالتفكّر والتأمّل(١).

وقول: **"معاني"** جمع معنى، والمعنى هو الصورة الذهنية للفظ الموضوع له(٢).

وقول: **"الأفعال"** جمع فعل بأقسامه: الماضي، والمضارع، والأمر، ويُقصد به في هذا الموضع "العامل"، أو "المتعلَّق" الذي يتعلّق به الحرف وما بعده، أو ما هو أعمّ من الفعل؛ فيدخل في ذلك ما يُشبهه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، وصيغة المبالغة، والصفة المشبّهة. وقد يكون المتعلَّق مذكورًا، وقد يكون محذوفًا.

وقول: **"تتعدّى"** فعل مضارع من الفعل الماضي "تعدّى"، وتُطلق التعدية في اللغة على المجاوزة، قال ابن منظور(٣): "التعدّي: مجاوزة الشيء إلى غيره، يقال: عدّيته فتعدّى. أي: فتجاوز"(٤).

وقول: **"به"** عائد على الحرف، ويُقصد به في هذا الموضع حرف الجرّ؛ لأنّ الفعل إمّا أن يتعدّى بنفسه إلى مفعوله، أو بالحرف، فيتعدّى العامل (الفعل، وما يشبهه) بواسطة حرف الجر إلى الاسم المجرور، إن كان اسماً ظاهرًا، أو ضميرًا؛ فتُفهم بذلك معاني الأفعال.

---

(١) انظر: الكليات (١/٨٢٤)، (المعرفة).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٨٦٠)، (المفهوم).

(٣) هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري، صنّف لسان العرب، توفي سنة ٧٥٢هـ. انظر: بغية الوعاة (١/٤٨)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/١٥).

(٤) لسان العرب، ج١ ص ٣٣، مادة (عدا).

المقدّمة الثانية: أقسام الفعل من حيث التعدّي واللزوم:

تُوجَز أقسام الفعل من حيث التعدّي واللُّزوم إلى قسمين:

١- الفعل اللازم: وهو الذي يلزم فاعله، فيرفعه، ولا ينصب مفعولا.

٢- الفعل المتعدّي: وهو الذي يرفع فاعلا، وينصب مفعولا أو أكثر.

ويتعدّى الفعل اللازم إلى مفعوله بواسطة حرف الجر، ويتعدّى الفعل المتعدي إلى مفعوله بنفسه وبحرف الجر[١]، قال الفراء[٢]: "العرب تقول: هزّ به، وهزّه، وخذ الخطام، وخذ بالخطام، وتعلّق زيدًا وتعلّق بزيد، وخُذ برأسه، وخذ رأسه، وامدد بالحبل، وامدد الحبل"[٣].

وقد يتعدّى إلى مفعوله الثاني بواسطة حرف الجر، كقوله -تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾[المائدة: ٤٦].

المقدمة الثالثة: معاني التعدية في اللغة والتفسير:

تُطلق التعدية عند اللُّغويين والمفسرين من خلال الاستقراء على خمسة معانٍ:

الأول: مصدر الفعل المتعدّي، فيقابل الفعل اللازم، ويتعدّى الفعل إلى المفعول كما تقدّم.

الثاني: المعنى، فإذا دخل حرف الجر على ما بعده فإنّه يحدث معنًى يتعلّق بما قبله[٤]، فيقال: تُفيد التعدية بالحرف كذا، أو معنى التعدية[١]، أو وجه التعدية[٢] هو كذا.

---

(١) انظر: حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١٥٦/٢).

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الكوفي النّحوي، روى عن قيس بن الربيع، وعلي الكسائي، وروى عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السِمَّري، وغيرهما، صنّف معاني القرآن، والبهي، مات سنة ٢٠٧هـ. انظر: معجم الأدباء (٦١٩/٥)، سير أعلام النبلاء (١١٨/١٠)، البلغة (٢٣٨/١).

(٣) معاني القرآن للفراء (١٦٥/٢).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٥٧٨/١).

وتُعرَف المعاني والدلالات التي تحدثها الحروف بالرجوع إلى معاجم اللغة، وملاحظة المسموع من لغة العرب، فيُعدّى الفعل "حمل" بالحرف "على" للدلالة على الرفع والثقل، وبـ "عن" للدلالة على الحلم، فيقال: حمل الشيء على ظهره. أي: رفعه عليه، وحمَل عنه. بمعنى: حلُمَ[٣]، ويعدّى الفعل "ونى" بـ"في" لإفادة الضعف، وبـ "عن" للمجاوزة، ونقله المرادي عن بعض النَّحويين، فقال: "تعدية ونى بـ "في" و"عن" ثابتة، والفرق بينهما أنّك إذا قلت: ونى عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة، وأنّه لم يذكره، وإذا قلت: ونى في ذكر الله، فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فتور وأناة"[٤].

الثالث: الأصالة: أي: ضدّ الزيادة: فتُوصف حروف الجر بالتعدية بمعنى أنها تُعدّي معاني الأفعال والعوامل إلى ما بعدها، ويستخدمه المفسرون واللُّغويون في بعض المواضع؛ لدفع الزيادة عن الحرف، فيُقال عن الباء بأنها مُعدّية لتوكيد اللصوق، ويشيع ذلك في الأفعال التي تتعدّى بنفسها، وبالحرف، كما سيأتي[٥].

الرابع: التقوية: ويختصّ بلام التقوية التي تدخل لتمكين العامل الذي ضعف، إمّا لتأخره عن الجار والمجرور، وإما لكونه فرعًا عن غيره، وتُسمّى بلام التعدية، أو اللام المعديّة[٦].

---

(١) انظر: التفسير الكبير (١٣٢/٢٨).

(٢) انظر: فتح القدير (٤٨٢/٣).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٣٦٧/٣)، مختار الصحاح (٦٥/١)، مادة (حمل).

(٤) الجنى الداني (٤١/١).

(٥) انظر: التحرير والتنوير (٤٤٦/١)، (١٣٩/٥).

(٦) انظر: كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (١٩٤/٢٨)، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك (٣٠/٣).

الخامس: النّقل: ويختصّ بالباء من بين حروف الجر، فتَنْقل الفعل من اللزوم إلى التعدية؛ وتأتي بمثابة الهمزة[(١)]، ومنه الباء في قوله -تعالى:﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] بمعنى الرباعي: "أذهبه"، أي: أذهب الله نورهم[(٢)].

المقدمة الرابعة: كيفيّة ملاحظة المعاني للأفعال المتعديّة بالحرف:

تعتمد الملاحظة لمعاني الأفعال المتعدّية بحرف الجر على أربعة أمور:

الأول: المتعلّق بفتح اللام، أو ما يُسمّى بالعامل، وتعيينه في كتب الإعراب والتفسير، أو يكون ظاهرًا في السياق، وقد تشتمل الآية على متعلَّقات متعددةٍ لا يرتبط الجار بجميعها، فليُتفطّن في مثل ذلك.

الثاني: حرف الجر ودلالته الأصلية التي يُعرف بها، فيدلّ الحرف "إلى" على انتهاء الغاية، والباء للإلصاق، و"على" للاستعلاء، وعن "للمجاوزة"، و "في" للظرفية، والكاف للتشبيه، واللام للاختصاص، و"من" للابتداء، أو التبعيض، أو بيان الجنس.

الثالث: الاسم المجرور إن كان ظاهرًا ومعناه، أو ضميرًا وعلى ماذا يعود.

الرابع: السياق، وتُوجَّه من خلاله المعاني في الآيات.

فيُوصل العامل بالحرف الذي يتضمّنه السياق على وجهه الأصلي، ولا يُوضع مكان الآخر إلا بالحجّة، وقد يظهر وجه الدلالة للحرف جليًّا، أو يدقّ، وربما يختلط بالحرف الآخر إذا تقارب معناهما، وهذا ما يُسوّغ التناوب عند القائلين به.

(١) انظر: الجنى الداني (٤/١)، مغني اللبيب (١٣٨/١)، شرح جُمَل الزجاجي لابن عصفور (٥١١/١).
(٢) انظر: الكشف والبيان (١٦٠/١).

وبيّنه أبو بكر السرّاج[١]، والبطليوسي[٢] في غير موضع من كتابه[٣].

ويكتسب الفعلُ دلالات متنوّعة بتنوّع حروف الجر التي يعُدّى بها، فعندما يقال مثلا: ذهب بمحمد؛ فالمعنى: أنّه ذهاب فيه مصاحبة لمحمد، فإذا قيل: ذهب عنه؛ فالمعنى: تركه وانصرف عنه، فإذا قيل: ذهب إليه؛ فالمعنى: قصده، فإذا قيل: ذهب منه؛ فالمعنى: جعل مبدأ ذهابه منه.

قال ابن القيّم[٤]: "والفروق لهذه المواضع تدقّ جدًا عن أفهام العلماء، ولكن نذكر قاعدة تشير إلى الفرق، وهي أنّ الفعل المعدّى بالحروف المتعدّدة لا بُدّ أن يكون له مع كلّ حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق، نحو: رغبت عنه، ورغبتُ فيه، وعدلتُ إليه، وعدلتُ عنه، وملتُ إليه وعنه، وسعيتُ إليه، وسعيتُ به، وإن تفاوت معنى الأدوات عسر الفرق، نحو: قصدت إليه، وقصدتُ له، وهديتُه إلى كذا، وهديتُه لكذا"[٥].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل السرّاج، أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد، وأخذ عنه جماعة: السيرافي، والرماني، ونقل عنه الجوهري في كتاب الصحاح، وصنّف كتاب: الأصول، والشعر والشعراء، وغيرها، توفي سنة ٣١٦هـ. انظر: وفيات الأعيان (٣٣٩/٤)، البلغة (١٩٧/١).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيّد البطليوسي اللغوي، من كتبه: الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، الخلل على أبيات الجُمَل لمؤلفه الزجّاجي، توفي في رجب سنة ٥٢١هـ. انظر: وفيات الأعيان (٩٦/٣)،= البلغة (١٢٦/١).

(٣) انظر: الأصول في النحو (٤١٤/١)، الاقتضاب٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦.

(٤) هو شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المشهور بابن القيّم، درّس بالصدرية، لازم شيخ الإسلام بن تيمية بعد عودته من مصر إلى أن مات، صنّف أسماء القرآن الكريم، وطريق الهجرتين، وغيرها من الكتب. توفي سنة ٧٥١هـ. انظر: النجوم الزاهرة (٢٤٩/١٠)، طبقات المفسرين للداودي (٩٣/١).

(٥) بدائع الفوائد (٢٥٨/٢).

المبحث الأول

مذاهب العلماء في التناوب بين حروف الجر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مذهب الكوفيين في التناوب بين حروف الجر:

يجيز الكوفيّون[١] وقوع الحرف مكان الآخر على الوجه الحقيقي[٢]، ويرون بأنّه نفيس، وكثير في اللغة، وبعيد عن اللجوء إلى المجاز، وهو بمثابة المشترك اللفظي، ويتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، ويفهمه السامع بدون تكلّف، وهذه المبادرة علامة على الحقيقة، وشيوع استعمالها بين النّاس يُدخلها في الحقيقة العُرفيّة، وإنّ قصرَ الحرف على معنى واحد تعسّفٌ لا يُقبل[٣]. وهو مذهب ابن قتيبة[٤]، والهروي[٥]، وتابعه الصبّان[٦].

---

(١) وهو مذهب أكثر الكوفيين، والاستثناءات والجزئيات لا تُؤثر على الوصف الكلي كما هو ثابت في الأصول، وربما شاركهم في القول بالتناوب بعض البصريين مثل المبرد، وهو القائل: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع". الكامل في اللغة و الأدب (٧٣/٣). وأدقّ من ذلك في التعبير قول البطليوسي: "أجازه قوم من النّحويين أكثرهم كوفيّون، ومنع منه قوم أكثرهم بصريّون". الاقتضاب ص ٢٦٢.

(٢) أي: الحقيقة اللغويّة للحرف "الوضعيّة"، ويدخل في ذلك: معنى للفظ اشتهر بين النّاس، وأصبح مع مرور الوقت بمثابة الحقيقة عليه، ويُعرف بالحقيقة العرفية.

(٣) وأفردت له المباحث في الكتب مثل: حروف المعاني للزجاجي، ومعاني الحروف للرماني، والأزهِيَة في علم الحروف للهروي، ورصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي، ومغني اللبيب لابن هشام، وبوّب له ابن قتيبة بابًا بعنوان "باب دخول بعض حروف الصفات مكان الآخر". تأويل مشكل القرآن ص ٥٠٧. انظر أيضًا: التناوب في لغة القرآن ص ٨، النحو الوافي (٥٤٠/٢-٥٤٣).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري الكوفي، صنّف أدب الكاتب، وجامع النّحو، وإعراب القرآن، والمشكل، توفي سنة ٢٧٦هـ. انظر: البلغة (١٢٧/١)، بغية الوعاة (٦٣/٢).

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي النحوي، أدرك الزجّاج وابن دريد، صنّف الذخائر في النّحو، والأزهية في علم الحروف، توفي سنة ٤١٥هـ. انظر: معجم الأدباء (٢٨٧/٤)، بغية الوعاة (٢٠٥/٢)، هدية العارفين (٦٨٦/٥).

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن ص ٥٠٧، الأزهية في علم الحروف ٢٦٧، حاشية الصبان (٣٣٠/١)،=

واستدلّوا على ذلك بأمثلة، ومنها، قوله -تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[الفرقان: ٥٩] ، أي: فاسأل يا محمد عن الله خبيرًا به[(١)]؛ لأنّ السؤال عن الشيء، ويتعدّى إلى المسئول عنه بحرف المجاوزة "عن"[(٢)]، وهو ما يتبادر إلى الذهن.

ومنه قوله -تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾[الإنسان: ٦] أي: عينًا يشرب منها العباد[(٣)]، ويتبادر إلى الذهن أنّهم يشربون من ماء العين، ولا يشربون بها.

ومنه قوله -تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[النمل: ٦٩] أي: سيروا على الأرض[(٤)]، والسائر في الظاهر يسير على وجه الأرض، ولا يسير بداخلها أو في جوفها.

المطلب الثاني: مذهب البصريين في التناوب بين حروف الجر:

يذهب البصريّون[(٥)] إلى أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد، وهو المعنى الأصلي الذي لأجله سِيق الحرف ابتداء، يُؤدّيه على سبيل التضمين للعامل أو

والصبان: هو أبو العرفان محمد بن علي المصري الحنفي المعروف بالصَّبَّان، كتب إتحاف أهل الإسلام بما يتعلّق بالمصطفى وأهل بيته الكرام، وحاشية على شرح الأُشموني لألفية ابن مالك، مات سنة ١٢٠٦هـ. انظر: هدية العارفين (٣٤٩/٦).

(١) وخرّج الفعل على أصله بتضمين ﴿فَسْـَٔلْ﴾ معنى الاهتمام والعناية، ويُعدّيان بحرف الباء. انظر: تفسير البغوي (٣٧٤/٣)، الجنى الداني (٥/١)، مغني اللبيب (١٢٢/١)، الاقتضاب ص ٢٤٤.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥١٤/١).

(٣) وخرج الفعل على أصله بتضمين ﴿يَشْرَبُ﴾ معنى "يروي". انظر: معاني القرآن للزجاج (٢٩٧/٤)، تفسير البغوي (٤٢٨/٤)، الاقتضاب ص ٢٦٠، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (١٢٣/٢١)، تفسير الجلالين (٧٨١/١).

(٤) انظر: كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (١٠١/١٦).

(٥) وهو مذهب أكثر البصريين، ويُفهم من كلام بعض الكوفيين أنهم يضمنون اللفظ معنى لفظ آخر على طريقة البصريين، قال الفراء: "﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾[الإنسان:٦]، و"يشربها" سواء في المعنى، وكأنّ يشرب بها: يروي بها، وينقع، وأما "يشربونها" فبيّن". معاني القرآن للفراء (٢١٥/٣). ويفهم أيضًا من كلامه في قوله -تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٥٢] أنّ الحرف "إلى" لا يكون بمعنى "مع" إذا كان=

على سبيل التأويل الذي يقبله اللفظ، وإنْ تعسّر المراد من وجه الحرف فإنّه يحمل على التعاقب شُذوذًا[١]، ويحتجّون بالقياس على حروف النّصب والجزم التي لا ينوب بعضها عن الآخر[٢]، وهذا المذهب هو الظاهر من كلام سيبويه[٣]، وانتصر له ابن عصفور[٤] في شرحه للجُمل[٥].

المطلب الثالث: مذهب الموفّقين بين الكوفيّين والبصريين:

يجوز وقوع الحرف موضع الآخر إذا تقارب المعنيان[٦]، فإن ظهر الموضوع الأول للحرف واختلف معنياهما فيبطل التعاقب من أصله؛ لأنّ لكلّ حرف معنى ينفرد به عن غيره، وإن اشترك معه في بعض المواضع.

وذهب إلى ذلك أبو بكر السراج، فقال: "واعلم أنّ العرب تتسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معا؛ لأنّك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا؛ فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا؛ فقد خبرت بـ"في" عن

الشيء لا يصلح أن يضاف إلى الشيء، مع أنّه استحسن قول المفسرين أنّ "إلى" بمعنى "مع" في هذا الموضع. انظر: معاني القرآن للفراء (٢١٨/١).

(١) انظر: الجنى الداني (٦/١)، مغني اللبيب (١٥١/١)، همع الهوامع (٤٦٣/٢).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنْبر مولى بني الحارث النحوي، كنيته أبو بشر، وقيل: أبو الحسن، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح؛ لأنّه كان طيّب الرائحة، وقيل: كان يكثر في صغره من شم التفاح، وقيل غير ذلك، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمرو الثقفي، وناظر الأخفش، والكسائي، مات سنة ١٨٠هـ، وقيل: ١٨٨هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: البلغة (١٦٣/١)، بغية الوعاة (٢٢٩/٢).

(٤) علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي، إشبيلي، أخذ العربية والأدب عن أبي الحسن الدباج وأبي علي بن الشلوبين، شرح كتاب سيبويه، وجُمل الزجّاجي، توفي سنة ٦٦٣هـ، وقيل: ٦٦٩هـ. انظر: البلغة (١٦٠/١)، بغية الوعاة (٢١٠/٢).

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه (٢٢٤/٤)، شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور (٥٢١/١)، بدائع الفوائد (٢٥٨/٢).

(٦) وهذا لفظهم في الغالب، أو يقال: اشتركا.

احتوائه إيّاه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أنّ رجلا لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم؛ لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[(١)]. وذهب ابن جني[(٢)] والمالقي[(٣)]إلى مثل ذلك[(٤)].

(١) الأصول في النحو (٤١٤/١).

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني، لازم أبا الطيب دهرا طويلا، صنّف التعاقب في العربية، واللمع، توفي سنة ٣٩٢هـ. انظر: معجم الأدباء (٤٦١/٣)، البلغة (١٤١/١).

(٣) هو أحمد بن عبدالنور بن رشيد، أو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي النحوي، ألّف رصف المباني في حروف المعاني، مات سنة ٧٠٢هـ. انظر: البلغة (٥٩/١)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢٢٨/١)، بغية الوعاة (٣٣١/١).

(٤) انظر: الخصائص (٣٠٨/٢)، رصف المباني ص ٤٣٢.

المبحث الثاني

قواعد وتطبيقات في ضوء قاعدة:

"معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به"

القواعد مجموعة قاعدة، وهي الأصل الذي يُبنى عليه غيره[١]، وفي الاصطلاح: قضايا كلّية تنطبق عليها جميع الجزئيّات في الغالب[٢].

والتطبيقات جمع تطبيق، وهو نقل القواعد النظريّة إلى موضع التنفيذ، قال الكفوي[٣]: "تطبيق الشيء على الشيء: جعله مطابقًا له، بحيث يصدق هو عليه"[٤].

وتمثّل التطبيقات المذكورة ما تَحدّه القاعدة، وقد تُطبَّق على وجوه لا تشملها القاعدة؛ فلا تدخل في المثال، وذلك أدعى للتوضيح، وبيانها على النّحو الآتي:

القاعدة الأولى: يبقى الحرف على بابه بتضمين العامل معنى لفظ آخر يتعدّى به الحرف:

شرح القاعدة:

التضمين في اللغة: من جعل الشيء في الضِمن[٥]، ويُقصد به في الاصطلاح أن يَضمّ الفعل أو الاسم العامل معنى آخر يتعدّى به حرف الجر؛ فيكون بذلك قد جمع بين معنيين زاده قوة على معناه[٦]. واحتُرز بقول "العامل" في لفظ القاعدة

---

(١) انظر: العين (١٤٣/١)، مادة (قعد).

(٢) انظر: التعريفات (٢١٩/١)، باب القاف.

(٣) هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي، من أشهر كتبه: الكليات، توفي سنة ١٠٩٣هـ، وعند الزركلي ١٠٩٤هـ. انظر: الأعلام (٣٨/٢).

(٤) الكليات (٣١٣/١)، مادة (التطبيق).

(٥) انظر: أساس البلاغة (٣٧٩/١)، مادة (ضمن).

(٦) والفعل الأول لا يخلو من حالتين: إمّا أن يكون متعدّيًا بنفسه، وإمّا أن تشتهر تعديته بحرف جر آخر غير الحرف الذي تعدّى به في الآية، فهنا يُصار إلى التضمين. وقد أوصى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن يتحقّق في التضمين ثلاثة شروط: تحقّق المناسبة بين الفعلين، وجود قرينة تدلّ على ملاحظة=

لأنّه أعمّ، فيشمل الاسم الذي يشبه الفعل، قال الزركشي[(١)]: "هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، فأمّا في الأسماء فهو أن تُضمّن اسما معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعا...وأمّا الأفعال فأن تُضمّن فعلا معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعًا"[(٢)].

واستحسنوا القول بالتضمين؛ لأنّه في الأفعال أيسر منه في الحروف[(٣)]، وهو مما تعرفه العرب في كلامها، وهذه طريقة سيبويه وأصحابه من البصريين، ويُفسّر الحرف على بابه من الفعل الذي يتعدّى به. قال شيخ الإسلام بن تيمية[(٤)]:

الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، ملاءمة التضمين للذوق العربي. انظر: النحو الوافي (٥٨٧/٢). وقيل: الفعل مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو: أحمد إليك فلانًا، معناه: أحمده منهيًا إليك حمده، وفي قوله -تعالى:﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[النساء: ٢] أي: ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إليها أموالكم. انظر: النحو الوافي (٥٧٩/٢)، وقيل: التضمين مجاز؛ لأنّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز، فالجمع بينهما مجاز. وقيل: جمع بين المعنى الحقيقي الأول، والمجازي وهو الثاني، وقيل: مجاز باعتبار الثاني. انظر: البرهان في علوم القرآن (٣٣٨/٣)، الكليات (٢٢٦/١)، النحو الوافي (٥٧٩/٢).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الفقيه الأصولي، أخذ من جمال الدين الإسْنَويّ، وسراج الدين البُلقيني، واستفاد من شهاب الدين الأذرعي في حلب، صنّف تخريج أحاديث الرافعي، وشرح جمع الجوامع، مات سنة ٧٩٤هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة (١٦٧/٣)، طبقات المفسرين للداودي (١٦٢/٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٣٨/٣).

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن (٣٣٨/٣).

(٤) هو تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحرّاني، درس الفقه والأصول عن والده والشيخ زين الدين بن المنجا، وبرع في التفسير، صنّف الفتاوى التي جمعت له، والاستقامة، والاعتراضات المصرية، وغيرها، نكب في آخر حياته واعتقل في قلعة دمشق، ومات بها سنة ٧٢٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٨٨)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٦٨/١)، طبقات المفسرين للداودي (٤٦/١).

"والعرب تضمّن الفعل معنى الفعل، وتُعدّيه تعديته، ومن هُنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض...، والتحقيقُ ما قاله نحاة البصرة من التضمين"[١].

وقال ابن القيّم: "هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه -رحمه الله -تعالى- وطريقة حُذّاق أصحابه، يضمّنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن"[٢].

التطبيق:

قوله -تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] قيل: (على) بمعنى الباء، أي: حقيق بألا أقول[٣]. وذهب البصريّون إلى تضمين (حقيق)[٤] معنى اسم آخر: "حريص"، فعُدّي بالحرف "على".

قال الزركشي: "ضمّن حقيق معنى حريص؛ ليفيد أنّه محقوقٌ بقول الحقّ، وحريص عليه"[٥].

ومنه قوله -تعالى: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] قيل: (إلى) بمعنى اللام، أي: تلين جلودهم لذكر الله[٦]. أو على بابها بالتضمين.

قال ابن جُزي الكلبي[٧]: "إن قيل: كيف تعدّى (تلين) بـ (إلى) فالجواب:

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (٣٤٢/١٣).

(٢) بدائع الفوائد (٢٥٨/٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للفرّاء (٣٨٦/١).

(٤) وهي صيغة مبالغة فتشبه الفعل في التعدي بالحرف.

(٥) البرهان في علوم القرآن (٣٣٨/٣).

(٦) انظر: الكشف والبيان (٢٣٠/٨).

(٧) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جزَّي الكلبي المالكي المفسّر، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير، وقاسم ابن الشاط أو المشّاط، له كتاب: وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، والأقوال السِّنيّة في الكلمات السَّنِيّة، توفي سنة ٧٤١هـ. انظر: الديباج المذهب (٢٩٥/١)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٨٨/٥)، طبقات المفسرين للداودي (٨٥/٢).

أنّه تضمّن معنى فعل تعدّى بـ "إلى"، كأنّه قال: تميل، أو تسكن، أو تطمئنّ قلوبهم إلى ذكر الله"[(١)].

فاجتمع معنى الفعلين: الأول، وهو اللِّين، والثاني، وهو السكون والميل؛ فزاده قوة في بابه.

القاعدة الثانية: أو يبقى الحرف على بابه بالتأويل الذي يقبله اللفظ:

شرح القاعدة:

تُعدّ الطريقة الثانية عند البصريين لتفسير الحرف على موضوعه الأول، بأن يؤدّي معناه الأصلي عن طريق المجاز أو التأويل كما في لفظ القاعدة، قال المرادي[(٢)]: "ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف، وما لم يمكن فيه ذلك فهو من وضع الآخر على سبيل الشذوذ"[(٣)]. وذكر نحوه ابن هشام[(٤)] في المغني، والسيوطي[(٥)] في الهمع[(٦)].

(١) التسهيل لعلوم التنزيل (١٩٤/٣).

(٢) هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، شرح التسهيل، والمفصل، وصنّف الجنى الداني، مات سنة ٧٤٩هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٣٨/٢)، بغية الوعاة (٥١٧/١).

(٣) الجنى الداني (٦/١).

(٤) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، قرأ على ابن السرّاج، وصنّف مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشرَح التسهيل، توفي سنة ٧٦١هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٩٣/٣)، بغية الوعاة (٦٨/٢).

(٥) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، من مؤلفاته: المزهر في علوم اللغة، وجمع الجوامع، وحسن المحاضرة، توفي سنة ٩١١هـ. انظر: الضوء اللامع (٦٥/٤)، كشف الظنون (٨/١).

(٦) انظر: مغني اللبيب (١٥١/١)، همع الهوامع (٤٦٣/٢).

ويقع تأويل الحرف بما يقبله اللفظ على وجهين:

أ) **التجوّز بالحرف ذاته الذي تعدّى به الفعل لمعنى الحرف الآخر الذي يتعدّى به،** ويسمّى في البلاغة بالاستعارة أو المجاز بين الحروف، ويشيع في كلام البلاغيين من أصحاب التفسير[١] دون أصحاب الأثر[٢].

ويُشترط لصحة التأويل:

الصلة أو العلاقة بين الحرفين.

القرينة التي تصرف الذهن عن معنى الحرف الحقيقي إلى المجازي[٣].

التطبيق:

من أشهر الأمثلة على هذا الوجه: قوله -تعالى:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه: ٧١] قيل: (في) بمعنى "على"؛ لأنّ الجذوع لا تصلح أن تكون ظرفًا ومحلًا يُصلب فيه المصلوب، وإنما يربط عليها المصلوب فيقع عليها[٤]. وقال آخرون: بل هي على وجهها بالتأويل على سبيل الاستعارة التبعيّة[٥]؛ لتحقّق الشرطين: العلاقة بين الحرفين "على" و"في"؛ فيجتمع فيهما معنى التمكّن

(١) مثل: الزمخشري، والرازي، والبيضاوي، والنسفي، وأبو السعود، والألوسي، وابن عاشور وغيرهم. انظر: الكشاف (٥٩١/٣)، التفسير الكبير (٢٢٢/٢٥)، تفسير البيضاوي (٤٠١/٤)، تفسير النسفي (٦٩٧/١)، تفسير أبي السعود (١٣٢/٧)، روح المعاني (١٤٠/٢٢)، التحرير والتنوير (١٨٥/٢٢).

(٢) لأنّهم في إثبات المجاز على قسمين: من ينكر وقوع المجاز في القرآن فعليه ينكر الاستعارة، والبلاغيّون يثبتون ذلك.

(٣) انظر: النحو الوافي (٥٣٨/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١٨٦/٢)، جامع البيان (١٨٠/١٦)، تفسير البغوي (٢٢٤/٣)، الوجيز للواحدي (٧٠٠/٢).

(٥) فتقع الاستعارة التبعيّة بين المتعلّقَين للحرفين.

والثبات[١]؛ فشبّه تمكّن المصلوب في الجذع بتمكّن المظروف في ظرفه[٢]،كما أنّه يستحيل الصلب داخل الجذوع كما تقدّم، فهذه قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي.

ويحتمل أنّ "في" على ظاهرها للظرفية الحقيقية إذا وُضع المصلوبون في جوف الجذوع، ويندفع القول بالاستعارة على هذا الوجه، قال السمين[٣]: "وفي التفسير: أنه نَقَرَ جذوعَ النخلِ حتى جَوَّفَها، ووضعهم فيها؛ فماتوا جوعًا وَعَطَشًا"[٤]. وضعّفه الألوسي[٥] بقوله: "ولا يكاد يصح"[٦]. أو تنصرف للحقيقة إذا حلّ المصلوب في الجذوع عند قوّة الشدّ، قال المالقي: "ألا ترى أنّ معنى (في جذوع النخل): الوعاء، وإن كان فيها العلو، فالجذع وعاء للمصلوب؛ لأنّه لا بُدّ له من الحلول في جزء منه"[٧].

وردّت دعوى التعاقب المشهورة بين الحرفين "على" و"في"[٨]، لشهرة التأويل الذي يقبله اللفظ للحرف.

---

(١) قال البطليوسي: "في" و"على" يتداخل معناهما في بعض المواضع؛ فلذلك يقع بعضهما موقع بعض؛ لأنّ معنى "على" الإشراف والارتفاع، ومعنى "في" الوعاء والاشتمال، وهي خاصة بالأمكنة، ومكان الشيء قد يكون عاليًا مرتفعًا، وقد يكون متسفًّا منخفضًا". الاقتضاب ص ٢٥٠.

(٢) انظر: الكشاف (٧٨/٣)، التفسير الكبير (٧٦/٢٢)، تفسير البيضاوي (٦١/٤)، تفسير النسفي (٦٧٩/١).

(٣) هو أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي، الشهير بابن السمين الحلبي الشافعي، نزيل مصر، كتب الدر المصون في علم الكتاب المكنون، وشرَح تسهيل الفوائد لابن مالك في النحو، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤٠٢/١)، بغية الوعاة (٣٧٧/٢)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ١٠١).

(٤) الدر المصون (٧٦/٨).

(٥) هو أبو الثناء، شهاب الدين، السيد محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي المفسر، من مؤلفاته: تفسيره المشهور روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، وشرح البرهان في طاعة السلطان، توفي سنة ١٢٧٠هـ. انظر: هدية العارفين (٤١٨/٦)، الأعلام (١٧٦/٧).

(٦) روح المعاني (٢٣٢/١٦).

(٧) رصف المباني ص ٤٥٢.

(٨) انظر: التفسير الكبير (٧٦/٢٢)، مغني اللبيب (١٥١/١).

قال النّحاس[١]: "وهذا القول عند أهل النّظر لا يصح؛ لأنّ لكل حرف معناه، وإنما يتفق الحرفان لتقارب المعنى، فقوله –تعالى:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ كان الجذع مشتملا على من صلب؛ ولهذا دخلت (في)؛ لأنه قد صار بمنزلة الظرف"[٢]، وقال ابن عاشور[٣]: "وتعدية فعل﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ بحرف "في" مع أنّ الصلب يكون فوق الجذع لا داخله؛ ليدلّ على أنّه صلب متمكن يُشبه حصول المظروف في الظرف، فحرف "في" استعارة تبعيّة تابعة لاستعارة متعلَّق معنى "في" لمتعلَّق معنى "على"[٤].

ب) التجوّز بالحرف باعتبار ما يدخل عليه: فيكون التجوّز في الاسم المجرور بعده للحرف المذكور في الآية، ويشيع في تفسير البلاغيين كالذي قبله[٥]، ومن أشهر الأمثلة على ذلك، قول الله –تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة: ٥]، فيُحمل على كونه تشبيهًا لهيئة المتقين في الرسوخ والثبات بهيئة الراكب المستقرّ على دابته؛ لجامع الصلة بين الحرف(على) الذي يفيد الاستعلاء والاسم المجرور(هدى)، وَيُمثّل عليه بالمركوب[٦].

---

(١) هو أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي، والنّحاس نسبة إلى العمل بالنّحاس، أخذ عن الأخفش الصغير، والزجّاج، وروى الحديث عن النّسائي، صنّف تفسير القرآن، والنّاسخ والمنسوخ، مات سنة ٣٣٨هـ، وقيل: ٣٣٧هـ. انظر: البلغة (١/ ٦٢)، وفيّات الأعيان (٩٩/١)، طبقات المفسرين للداودي (٦٨/١).

(٢) معاني القرآن للنحاس (٤٠٥/١).

(٣) هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، من مصنفاته: التحرير والتنوير، وأصول النظام الاجتماعي في الإسلام، توفي سنة ١٣٩٣هـ. انظر: الأعلام (١٧٤/٦).

(٤) التحرير والتنوير (٢٦٥/١٦).

(٥) انظر: الكشاف (٥٩١/٣)، التفسير الكبير (٢٢٢/٢٥)، تفسير البيضاوي (٤٠١/٤)، تفسير النسفي (٢١/١)، تفسير أبي السعود (١٣٢/٧)، روح المعاني (١٤٠/٢٢)، التحرير والتنوير (١٨٥/٢٢).

(٦) واختلفوا في نوع الاستعارة على أقوال: الأول: استعارة تمثيلية تبعية، بتشبيه حال المتقين في تمكنهم من الهدى وتمسكهم به بحال من اعتلى الشيء وركبه، ثم استعير للحال التي هي المشبه المتروك لفظ=

قال الزمخشري[١]: "ومعنى الاستعلاء في قوله: (على هدى) مثل لتمكنهم من الهدى، واستقرارهم عليه، وتمسكهم به، شُبّهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه"[٢].

ويُشارُ إلى هذا المعنى بالظاهر من السياق الذي يفهمه القارئ على طريقة أصحاب الأثر[٣]، قال ابن القيّم: "فإن قلت: فما الفائدة في ذكر "على" في ذلك أيضًا، وكيف يكون المؤمن مستعليًا على الحقّ وعلى الهدى، قلت: لما فيه من استعلائه وعلوّه بالحقّ والهدى مع ثباته عليه، واستقامته إليه، فكان في الإتيان بأداة "على" ما يدلّ على علوّه وثبوته واستقامته"[٤].

الاستعلاء المستعمل في المشبه به. الثاني: استعارة تبعية مفردة، بأن شبه تمسك المتقين بالهدى بتمكن الراكب من مركوبه، فاستعير له حرف الاستعلاء المناسب لهذا المعنى، الثالث: استعارة تمثيلية بأن شبّهت هيئة منتزعة من المتقي والهدى وهي الثبات والتمسك بهيئة منتزعة من الراكب والمركوب وهي الاعتلاء والثبوت، الرابع: استعارة بالكناية شبه الهدى بالمركوب، ويكون الحرف "على" في الآية قرينة لها على خلاف الاستعارة المفردة التي استعير لها الحرف "على". انظر: تفسير أبي السعود (٧٧/١)، روح المعاني (١٢٤/١).

(١) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، ذهب إلى مكة مدة وجاور بها فسمّي جار الله، وصنّف تفسيره في الحرم الشريف، توفي سنة ٥٣٨هـ. انظر: طبقات المفسرين للسيوطي (١٢٠/١)، طبقات المفسرين للداودي (٣١٤/٢).

(٢) الكشاف (٨٥/١).

(٣) كما تقدّم؛ لأنهم ما بين قائل بوقوع المجاز في القرآن وما بين منكر له. والقول الذي عليه التحقيق أنّ من علماء السنّة من يقول بالمجاز، ويراجع في ذلك "إثبات القول بالمجاز عند أئمة أهل السنة والجماعة"، للدكتور: يوسف بن عبد الله العليوي، سلسلة البحوث العلمية المحكمة رقم (٢٤). ومن أوفى الكتب في هذا الباب: "المجاز في اللغة والقرآن بين المانعين والمجيزين"، للدكتور: عبد العظيم بن إبراهيم المطعني -رحمه الله -تعالى.

(٤) مدارج السالكين (١٦/١).

القاعدة الثالثة: أو يبقى الحرف على بابه بإضمار محذوف بعد العامل:

شرح القاعدة:

وهذه هي الطريقة الثالثة عند البصريين ليحتمل الحرف موضوعه الأول، بأن يتعلّق الجار والمجرور بحال محذوفة، أو يكونا في موضع الحال كما يُعبّر عنه في كتب التفسير والإعراب(١).

وذكره ابن عصفور وهو يردّ على القائلين بأنّ "على" بمعنى الباء، فقال: "لا حُجّة لهم في ذلك؛ لأنّ "على" يحتمل أن تكون متعلّقة بمحذوف، ويكون المجرور في موضع الحال، كأنّه قال: اركب متكلا على اسم الله"(٢). وقال البغدادي(٣): "ويجوز أن يكون بعض هذه المجرورات في موضع الحال"(٤).

التطبيق:

ومن أشهر أمثلته قوله تعالى على لسان عيسى -عليه السلام: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٥٢]، قيل: (إلى) بمعنى "مع"(٥)، واستحسنه الفرّاء؛ لأنّ العرب من شأنها إذا أخبروا عن ضمّ الشيء إلى غيره جعلوا "مع" مكان "إلى" أحيانًا، كقول: "الذود إلى الذود إبل"(٦). أي: إذا ضمّ الذود مع الذود صارت

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٣٩/١، ٤٠، ٦٩، ٢٧٤، ٣٢٧)، الكشاف (٨٠/١، ١٥٤، ٥١٩، ٧٢٣)، التفسير الكبير (٥٥/٨)، البحر المحيط (٢٣٨/١، ٢١٩، ٤٠٩)، (١٦٨/٣)، تفسير أبي السعود (١٤٠/٢).

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٣٢/١).

(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادي الحنفي، نزل في مصر، توفي في سنة ١٠٩٣هـ. انظر: كشف الظنون (١٣٢٩/٢).

(٤) خزانة الأدب (١٢٧/٩).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢١٨/١)، جامع البيان (٢٨٤/٣)، تفسير البغوي (٣٠٥/١)، الوجيز للواحدي (٢١٢/١)، تفسير البيضاوي (٤٤/٢)، تفسير ابن كثير (٣٦٦/١).

(٦) الذود: هو القطيع من الإبل من الثلاث إلى العشر. انظر: أساس البلاغة (٢٠٩/١)، مادة (ذود)، وقولهم: "الذود إلى الذود إبل" مثل عند العرب يضرب في اجتماع القليل مع الكثير؛ فيؤدي إلى الكثرة، ونسبه الرازي إلى الرسول -عليه الصلاة والسلام. انظر: التفسير الكبير (٥٥/٨)، والأول هو الصحيح،=

إبلا، وإذا أضيف الشيء مع الشيء فلا تخبر عنه بـ" إلى"، فلا يصلح في كلّ موضع[١].

ورُدّ عليهم بأنّ الحرف على وجهه للانتهاء الغاية، بإضمار محذوف، ويتعلّق قوله: (إلى الله) بحال من (أنصاري)، تأويله: "ملتجئًا"، أو مضافًا، أو منضمًّا، أو ضامًّا، أو "ذاهبًا"، أو "متوجّهًا" أو "مُنهيًا" إلى الله وأنصاره[٢]، ويجوز أن يتعلّق قوله: (إلى الله) بـ (أنصاري)، ويضمّن معنى: يضيفون أو يضمّون[٣].

قال الزمخشري: "من صلة أنصاري مضمنًا معنى الإضافة، كأنّه قيل: من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله ينصرونني كما ينصريني، أو يتعلّق بمحذوف حالا من الياء، أي: من أنصاري ذاهبًا إلى الله ملتجئًا إليه"[٤].

ويبدو أنّ التقارب بين الحرفين سوّغ التعاقب بينهما؛ لأنّ الشيء يُضاف إلى الشيء؛ فيكون معه[٥]، قال الزجّاج[٦]: "وقولهم: إنّ "إلى" في معنى "مع" ليس بشيء، والحروف قد تقاربت في الفائدة، فيظنّ ضعيف العلم باللغة أنّ معناهما

ولعله أراد المعنى في قوله -عليه الصلاة والسلام: **"ولَيْسَ فيمَا دونَ خمْسِ ذوْدٍ منَ الإبِلِ صدَقَةٌ"**. موطأ مالك، باب: صدقة الخلطاء، (٢٤٤/١).

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢١٨/١).

(٢) انظر: الكشاف (٣٩٣/١)، التبيان في إعراب القرآن (٢٦٤/١)، تفسير البيضاوي (٤٤/٢)، تفسير النسفي (١٦٢/١)، التسهيل لعلوم التنزيل (١٠٨/١)، تفسير أبي السعود (٤١/٢)، فتح القدير (٣٤٤/١)،روح المعاني (١٥٧/٣).

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣٢٣/١)، الجامع لأحكام القرآن (٩٧/٤)، فتح القدير (٣٤٤/١).

(٤) الكشاف (٣٩٣/١).

(٥) قال البطليوسي: "إلى" و"مع" تتداخلان في معنييهما، فيوجد في كل واحدة منهما معنى صاحبتها؛ لأنّ الشيء إذا كان مع الشيء فهو مضاف إليه، وإذا كان مضافًا إليه فهو معه". الاقتضاب ٢٥٢.

(٦) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج النحوي، أخذ عن ثعلب، وقرأ على المبرد كتاب سيبويه، وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، من تصانيفه: الاشتقاق والقوافي، توفي سنة ٣١١هـ. انظر: البلغة (٤٥/١)، بغية الوعاة (٣٧٦/٢).

واحد"[١]، وقال أبو البقاء[٢]: "وقيل: هي بمعنى "مع"، وليس بشيء، فإنّ "إلى" لا تصلح أن تكون بمعنى مع، ولا قياس يعضده"[٣].

ومنه قوله -تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[القصص:٧٩]، أي: بزينته، يعني مُتلبسًا ملتصقًا بها[٤]، ويجوز أن يتعلّقا بمحذوف على الحالية أي: خرج متبخترًا في زينته، فيبقى الحرف على بابه[٥].

قال أبو البقاء: "قوله -تعالى: ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾هو حال من ضمير الفاعل في "خرج"[٦]، وهو تفسيرٌ لهيئته في الخروج فتختلط الظرفيّة بمعنى الحاليّة التي تُفيدها "الباء"، ولهذا قيل بأنّ "في" بمعنى الباء.

ويجوز أن يتعلّق﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾بالفعل المذكور "خرج"[٧]، على معنى: تحيط به الزينة؛ لأنّه دخل في الثياب الفاخرة، وركب وقومه البغال الشهب[٨]، فتُصبح الظرفيّة حقيقة على بابها، وعُدّي الفعل بحرفه.

(١) معاني القرآن للزجاج (٣٢٣/١).

(٢) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبَري، من عكبَرا بلدة شمال بغداد، صنّف التبيان في إعراب القرآن، توفي سنة ٦١٦هـ. انظر: البلغة (١/ ١٢٢)، طبقات المفسرين للداودي (٢٣١/١).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (٢٦٤/١).

(٤) انظر: معجم حروف المعاني (٧٥٢/٢).

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٠٢٦/٢)، أو يتعلق الجار والمجرور بمحذوف على الحالية كونا عاما، أي: كائنًا. انظر: تفسير أبي السعود (٢٦/٧).

(٦) التبيان في إعراب القرآن (١٠٢٦/٢).

(٧) انظر: تفسير أبي السعود (٢٦/٧).

(٨) انظر: جامع البيان (١١٥/٢٠).

القاعدة الرابعة: التقارب بين الحرفين يُسوّغ التناوب في القدر المشترك بينهما، ويَبطل إذا تباينا، أو يُمنع إذا ظهر موضوعه الأول وإن وُجِد التضارع:

شرح القاعدة:

مذهب سيبويه وأتباعه من المتقدِّمين بأنّ حروف الجر تدلّ على معانيها التي وُضعت لها، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتضمين أو التأويل إلى معناه كما تقدّم.

والتضارع الذي يوجد بين الحروف يُسوّغ التناوب بينها، ولكن لا يُبيحه من كلّ وجه إذا تباعد الحرفان، وتقدّم قول أبو بكر السراج: "واعلم: أنّ العرب تتسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني،...فإذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما، لم يجز"(١)، وهذه صورة.

وقد يشترك الحرفان في بعض الدلالة، ويبقى الموضوع الأوّل الذي يُفيده الحرف، فيمنعون التناوب بينهما، ويتمسّكون بالوجه الأصلي للحرف، وإن ظهر وجه المضارعة بينهما فلا يلتفتون إليه، ومنه ما ذكره أبو البقاء في العلاقة بين الحرفين الباء و"في": "وجاز ذلك؛ لأنّ الباء للإلصاق، والملاصق للزمان والمكان حاصل فيهما"(٢)، وعقّب عليه السمين: "يعني: فهذه العلاقة المجوزة للتجوّز، وعلى هذا فلا حاجة إلى أن ينوب حرف مكان آخر، بل نقول: هي هنا للإلصاق مجازًا، نحو ما قالوه في: مررت بزيد"(٣)، وهذه صورة أخرى.

التطبيق:

قوله -تعالى- حكاية عن ملكة سبأ: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾[النمل: ٣٣]، أي: والأمر لك(٤)، على الاختصاص أو الملكية؛ لأنّ

(١) الأصول في النحو (٤١٤/١).
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٦٦٣/١).
(٣) الدر المصون (٦٦٣/٤).
(٤) انظر: الجنى الداني (٦٥/١).

النّظر والحكم في الأمر يملكه صاحبه في الغالب، فتدخل من أجل ذلك اللام، ويجوز أن تبقى "إلى" لانتهاء الغاية على وجهها، وتتعلّق بمحذوف وقع خبرًا، أي: والأمر موكول أو مُنته إليك[١]، ومثله يُعدّى باللام.

والتضارع بين الحرفين يُوجِد قدرًا مشتركًا في المعنى، فيُلحق أحدهما بالآخر، وتفترق "إلى" عن اللام بقدر آخر كما تقدّم، قال البَطَلْيوسي: "إنّما جاز وقوع "اللام" موقع "إلى" ووقوع "إلى" موقع "اللام" لما بين معنييهما من التداخل والتضارع، ألا ترى أنّ "اللام" لا يخلو من أن تكون بمعنى الملك، أو الاستحقاق، أو التخصيص، أو العلة والسبب، و"إلى" للانتهاء، وكلّ مملوك فغايته أن يلحق بمالكه، وكلّ مستحق فغايته أن يلحق بمستحقه، وكلّ مختص فغايته أن يلحق بمختصّه، وكلّ معلول فغايته أن يلحق بعلّته، فكلها يوجد فيها معنى "إلى"، وموضوعها الذي وُضعت له"[٢].

ومنه قوله -تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾[الذاريات: ١٨]، قيل: الباء بمعنى "في"، أي: وفي الأسحار[٣]، ويُساعد على ذلك دخول العامل على الظرف وهو السَّحَر، فتتشرّب الباء معنى الظرفيّة، ولكنّ الباء تفيد الإلصاق، وهذا يعني: أنهم يستغفرون على وجه متصل في وقت الأسحار، وهو أبلغ في الثناء، ويقتضي هذا المعنى قدرًا زائدًا على معنى الظرفيّة، فيجتمع المعنيان، وتبقى الباء على أصلها، ولا يُقال إنها بمعنى الحرف "في".

قال الرازي[٤]: "في الباء فإنها استعملت للظرف هاهنا، وهي ليست للظرف، نقول: قال بعض النّحاة: إنّ حروف الجر ينوب بعضها مناب بعض،...

(١) انظر: الكشاف (٣٦٩/٣)، الجنى الداني (٦٥/١)، روح المعاني (١٩٨/١٩).

(٢) الاقتضاب ٢٥٣.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١١٨٠/٢)، الدر المصون (٤٦/١٠).

(٤) محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبري، من تلاميذ البغوي، وإذا أطلقت كنية الفخر فهو المراد، توفي بهرات سنة ٦٠٦هـ. انظر: طبقات المفسرين للسيوطي (١١٥/١)، طبقات المفسرين للداودي=

فإن قيل: ما التحقيق فيه؟ نقول: الحروف لها معان مختلفة،...لكن بين بعض الحروف وبعضها تناف وتباعد،...إذا عرفت هذا فنقول: بين الباء واللام و"في" مشاركة، أمّا الباء فإنها للإلصاق، والمتمكّن في مكان ملتصق به متصل، وكذلك الفعل بالنسبة إلى الزمان، فإذا قال: سار بالنّهار. معناه: ذهب ذهابًا متصلًا بالنهار، وكذا قوله -تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الذاريات: ١٨] أي: استغفارًا متصلا بالأسحار مقترنًا بها؛ لأنّ الكائن فيها مقترنًا بها، فإن قيل: فهل يكون بينهم في المعنى تفاوت؟ نقول: نعم؛ وذلك لأنّ من قال: قمت بالليل واستغفر بالأسحار أخبر عن الأمرين، وذلك أدلّ على وجود الفعل مع أول جزء من أجزاء الوقت من قوله: قمت في الليل"[1].

القاعدة الخامسة: تعدّي الفعل المذكور في القرآن إلى حرفين أو أكثر لا يعني التناوب بينها:

شرح القاعدة:

إذا عُدّي الفعل في القرآن الكريم في موضع بحرف، وفي موضع بحرف آخر؛ فلا يعني أنّه يُناوبه، ويعلّل به بعض من يجهل هذا الباب، إلا أنّ فهم الدلالة للحرف يحتاج في كلّ موضع إلى نظر دقيق خاصّة مع التضارع الذي يحدث بين الحروف، ولذا قال ابن القيّم: "ولكن نذكر قاعدة تشير إلى الفرق، وهي أنّ الفعل المعدّى بالحروف المتعدّدة لا بُدّ أن يكون له مع كلّ حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر"[2].

وقال البغدادي: "على أنّه يجوز أن يجتمع على فعل واحد عدّة من حروف الجر إذا كانت مختلفة، فإنّ الفعل الواحد قد يتعدّى بعدة من حروف الجر على

(٢/٢١٥).

(١) التفسير الكبير (٢٨/١٧٥).

(٢) بدائع الفوائد (٢/٢٥٨).

مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأنّ هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يظهرها حروف الجر"[١].

التطبيق:

ومنه قوله -تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾[آل عمران: ٨٤]، فهل تقع "على" موقع "إلى"؛ لقوله -تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾[البقرة:١٣٦] ؟ أجاب على ذلك الزمخشري بقوله: "فإن قلت لم عدّى (أنزل) في هذه الآية بحرف الاستعلاء، وفيما تقدّم من مثلها بحرف الانتهاء؛ قلت: لوجود المعنيين جميعًا؛ لأنّ الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسل؛ فجاء تارة بأحد المعنيين، وأخرى بالآخر"[٢].

فيُلاحظ معنى زائدًا في التعديتين: الاستعلاء في موضع، والانتهاء في موضع.

ومنه قوله -تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَانُ﴾[الأعراف:٢٠] فهل تُفسّر اللام بالحرف "إلى"؛ لقوله -تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَانُ﴾[طه: ١٢٠]؟ قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف عدّى وسوس تارة باللام في قوله: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَانُ﴾[الأعراف:٢٠]، وأخرى بـ"إلى"... فإذا قلتَ: وسوس له، فمعناه لأجله...، ومعنى "وسوس إليه": أنهى إليه الوسوسة"[٣].

والحاصل: أنّ تعدية الفعل بالحروف تُكسبه معانيَ مُتنوعة، فيُتأمّل في مثل ذلك معنى الفعل مجرّدًا، ثمّ موصولا بحرفه المتعيّن بدلالته الأصلية.

(١) خزانة الأدب (١٢٧/٩).

(٢) الكشاف (٤٠٨/١).

(٣) المصدر السابق.

القاعدة السادسة: تُعدّى بعض الأفعال إلى مجرورها بتقدير مضاف بعد الجار يصحّ به المعنى:

شرح القاعدة:

يتعيّن تقدير مضاف بعد الجار في بعض التعديات، فلا تصحّ إذا أُجريت على ظاهرها، إمّا لفساد المعنى، وإما لاستحالتها(١)، وقاعدة الحذف والتقدير(٢) أصلٌ في هذا الباب، ويُلحق به الفرع، وقد حكى الزركشي في أدلّة الحذف التي تدلّ على المقدّر: "أن يدلّ عليه العقل حيث تستحيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف"(٣)، وغيرها من الأدلّة، كالعادة الشرعيّة، والسياق(٤)، ويرد مبحثه في كتب التفسير(٥).

التطبيق:

قوله -تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ﴾[النحل: ٤١]. يُقدّر مضاف بعد الحرف (في) دلّ عليه السياق؛ لأنّه من المستحيل أن تُعدّى الهجرة إلى الله على ظاهرها كما في لفظ الآية، ويبقى الحرف على وجهه، ولا يُفسّر بحرف آخر، فلقائل أن يقول: والذين هاجروا إلى الله. قال ابن القيّم: "وهو معنى مستحيل على نفس الباري -تعالى- إذا قلت:

(١) انظر: أدلّة الحذف وشروطه في البرهان في علوم القرآن (١٠٥/٣).

(٢) ويسمّى التقدير بـ"التعيين".

(٣) البرهان في علوم القرآن (١٠٨/٣).

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن (١٠٨/٣).

(٥) انظر: الوجيز للواحدي (٣٠٨/١)، الكشف والبيان (٤٠٤/٢)، الكشاف (١٢٨/٣)، التفسير الكبير (١٦٨/٢٢)، الجامع لأحكام القرآن (٢٣٩/١)، البحر المحيط (٢٦٠/٤)، تفسير ابن كثير (٦٣/١).

جاهدت في الله...محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة؛ لما يدلّ عليه هذا الحرف من معنى الوعاء، وإنما هو على حذف مضاف، أي: في مرضاة الله وطاعته"[١].

ومنه قوله -تعالى:﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[الحج:١٩] يُفهم المعنى على تقدير مضاف بعد الجار، أي: اختصموا في دين ربهم وصفاته[٢]، ولا يؤوّل بمعنى السببية، أي: اختصموا بسببه.

قال أبو السعود[٣]: "وإنما قيل:﴿ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾ حملا على المعنى، أي: اختصموا في شأنه -عزّ وجل، وقيل: في دينه، وقيل: في ذاته وصفاته. والكل من شئونه -تعالى"[٤]، وقال ابن عاشور: "ومعنى (في ربهم): في شأنه وصفاته، فالكلام على حذف مضاف ظاهر"[٥].

القاعدة السابعة: اعتبار الأصالة في الحروف الأصليّة مقدّم على الزيادة:

شرح القاعدة:

إذا تجاذب الحرف قولان: الأصالة والزيادة، فالأولى تقديم الأصالة على الزيادة، ولاسيّما إذا ذُكرت الزيادة في غير حروفها الأربعة، وهي: " الباء"، و"الكاف"، و"اللام"، و"من"، أو مع عدم تحقّق شروطها[٦]، وعلى هذا فإنّ الفعل يُعدّى بحرفه ولا يُهمل.

---

(١) بدائع الفوائد (٢/٢٤٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢١٩)، الكشاف (٣/١٥٠).

(٣) هو أبو السعود محمد بن محمد العمادي، صنّف إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وغير ذلك، توفي سنة ٩٨٢هـ. انظر: كشف الظنون (١/٦٥).

(٤) تفسير أبي السعود (٦/١٠١).

(٥) التحرير والتنوير (١٧/٢٢٩).

(٦) تتردّد الزيادة بين حروف أربعة، وهي:" الباء"، و"الكاف"، و"اللام"، و"من". انظر: المفصل (١/٤٢٣)، رصف المباني ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٩٩، ٣٨٩، الجنى الداني (١/١، ٦، ١٣، ١٩،٥٣)، مغني اللبيب (١/٢٣، ٢٠٣، ٢٥٩، ٣٥٣).

ولا يُوجد في القرآن الكريم حرفٌ موصوفٌ بالزيادة التي لا فائدة منها، قال ابن الأثير[١] في ردّه على حرف وُصف بالزيادة: "...هذه اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحًا في كلام الله -تعالى، وذاك أنّه يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها والمعنى يتم بدونها؛ وحينئذ لا يكون كلامه معجزًا "[٢]، وقال الزركشي: "والذي عليه المحقّقون تجنّب هذا اللفظ في القرآن؛ إذ الزائد ما لا معنى له، وكلام الله منزّه عن ذلك"[٣].

ومُرادهم بذلك: الزيادة من جهة الإعراب، وليس من جهة المعنى، واشترطوا في ذلك شروطًا[٤].

التطبيق:

قوله -تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾[هود: ٤١]، قيل: "في" زائدة في هذا الموضع[٥]، يعني: اركبوها. أي: اركبوا سفينة نوح قائلين: باسم الله. أو يُضمّن "اركب" معنى فعل آخر، ويُعدّى بالحرف "في"، قال أبو حيّان[٦]: "وعدّى (اركبوا) بـ "في" لتضمّنه معنى: "صيروا" فيها، أو معنى: "ادخلوا"[٧].

---

(١) هو أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بابن الأثير، توفي سنة ٦٣٧هـ. انظر: النجوم الزاهرة (٣١٨/٦)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١٥٣/٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١٧٨/٢).

(٤) يُراجع في ذلك كتب النّحو باب المجرورات انظر: رصف المباني ص ٢٢٥-٣٩١، الجنى الداني (٧/١)، مغني اللبيب (٥٧٦/١)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣٢/٣).

(٥) انظر الجنى الداني (٤٢/١)، مغني اللبيب (١٩٢/١).

(٦) هو أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان النِّفزي الغرناطي، من تصانيفه: تفسير البحر المحيط، وارتشاف الضرب، مات سنة ٧٤٥هـ. انظر: بغية الوعاة (٢٨٠/١)، طبقات المفسرين للداودي (٢٨٧/٢).

(٧) البحر المحيط (٢٢٥/٥).

ولعلّ قولهم بزيادة "في" لتعدّي الفعل "ركب" بنفسه وبالحرف؛ فاستويا في ذلك[١]، والراجح بأنّها أصليّة؛ لاعتبار القاعدة من جهة، وحملا على المعنى؛ فيضمّن الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بالظرف، ومعنى اركبوها بدون "في" يعني العلو فوق ظهر السفينة، ودخول الظرف يفيد المحليّة للمفعول، يعني كون السفينة وعاء للركوب[٢]. ثمّ إنّ الزيادة المذكورة غير مقيسة في هذا الحرف؛ فيضعف القول بالزيادة.

ومنه قوله -تعالى: ﴿ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[القصص: ٣] .

يحكى عن الأخفش[٣]زيادة "من"، أي: نتلو عليك خبر موسى وفرعون بالحقّ، ويُعرب (نبأ موسى) في محلّ المفعول مجرور بـ"من" الزائدة، وهو لا يشترط لزيادة "من" فتُزاد عنده في الإثبات[٤]، والظاهر أنّها للتبعيض، أي: نتلو عليك بعض خبرهما؛ لأنّ إثبات المعنى للحرف أولى من تجريده منه، ولدلالة السياق والحال عليه من جهة أخرى، فإنّ المتلو في هذا الموضع فصلٌ من أخبار القصة المذكورة في القرآن، ولأنّه لم يصل من أخبار الأوّلين إلا بعضها.

قال ابن عاشور: "و (من) تبعيضية؛ فإنّ المتلو في هذه السورة بعض قصة موسى وفرعون في الواقع، ألا ترى أنّه قد ذكرت في القرآن أشياء من قصة موسى لم تُذكر هنا مثل ذكر آية الطوفان والجراد"[٥].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١٦٥/٢)، معاني القرآن للفراء (٢١٥/٣).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٢٥/٥)، تفسير أبي السعود (٢٠٩/٤)، روح المعاني (٥٦/١٢).

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري النحوي، عُرف بالأخفش الأوسط، أخذ النحو عن سيبويه، من مؤلفاته: معاني القرآن، والأوسط في النحو، مات في سنة ٢١٠هـ، وقيل: ٢١٥هـ، وقيل: ٢٢١هـ. انظر: البلغة (١٠٤/١)، سير أعلام النبلاء (٢٠٦/١٠)، طبقات المفسرين للداودي (١٩١/١).

(٤) انظر: فتح القدير (١٥٨/٤)، روح المعاني (٤٢/٢٠)، التحرير والتنوير (٦٥/٢٠).

(٥) التحرير والتنوير (٦٥/٢٠).

القاعدة الثامنة: الحروف الموصوفة بالزيادة لا يُعدم منها أصلها:

شرح القاعدة:

الحروف الأربعة التي يصفها المعربون والمفسّرون بالزيادة لا تتجرّد في الحقيقة من المعنى الأصلي الذي وُضعت له، وقد ذكر سيبويه أنّ "من" تكون لابتداء الغاية والتبعيض، ولا تخرج "من" المؤكدة عن معنى التبعيض، قال سيبويه: "وأما "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن،...وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة ما؛ إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت من كان الكلام حسنًا، ولكنه أكّد بـ"من"؛ لأنّ هذا موضع تبعيض"[(١)].

وتُستروح معنى المصاحبة والقِران في الباء الموصوفة بالزيادة[(٢)]، ويصح أن تتعلّق اللام المقوّية بالعامل، فتُسقط المعنى على مجرورها، فليست زائدة محضة، ولا مُقوّية محضة، وهذا ما يقتضيه التحقيق[(٣)]، فيبقى فيها معنى الإضافة أو الاختصاص[(٤)].

ولقائل أن يقول: الحرف الزائد ليس له متعلَّق يتعدّى به، فكيف يُدرج في القاعدة "معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدّى به"، الجواب: لا يُعدم من أصله[(٥)]، ويُخرّج على المعنى كما في التطبيق الأول، أو الحذف كما في التطبيق الثاني، فيئول إلى المتعلَّق، كالحرف الأصلي.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/٢٢٤).

(٢) انظر: حاشية معاني الحروف" للرماني ص٥.

(٣) انظر: اللامات للزجاجي (١/١٤٨)، مغني اللبيب (١/٥٧٦).

(٤) انظر: منازل الحروف (١/٥١)، الجنى الداني (١/١٥).

(٥) لأنّ حرف الجر الزائد والاسم المجرور بعده لا يتعلّقان بمتعلَّق، إنما يدخلان لتأكيد الكلام القائم، وليس لإيصال أثر الفعل المعدّى أو ما يشبهه عن طريق حرف الجر، ولهذا لا يحتاج الحرف الزائد إلى متعلّق. انظر: الأشباه والنظائر ص ٢٤٩، النحو الوافي (٢/٤٥١).

التطبيق:

ومن ذلك قوله -تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء: ١٦٦]، قال الزجاج: "والباء دخلت مؤكدة، المعنى: اكتفوا بالله في شهادته"(١)، ويبقى فيها أصل الإلصاق أو المصاحبة؛ لأنها دخلت على المفعول في المعنى، وليس الفاعل، بدليل ما قدّره الزجّاج في معنى الآية: "اكتفوا بالله"؛ "للدلالة على أنّ الله -تعالى- يشهد أفعال عباده في كلّ حين ووقت، فهو -سبحانه- يصحب أفعالنا، ولا نغيب عنه البتة"(٢).

وفي قوله -تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[المائدة:٧٣] تُفيد (من) الاستغراق؛ لتعمّ بالنّفي جميع المعبودات الباطلة؛ فلا تستحقّ العبادة﴿إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، فهو المستحقّ للعبوديّة الخالصة، فلا معبود بحقّ إلا الله، وكلّ ما عُبد من دونه باطل(٣)، ورُدّت إلى أصلها لابتداء الغاية لأنّ مقابلها وهو الحرف "إلى" محذوف، وأصل الكلام: ما من إله إلى ما لا نهاية له.

قال الألوسي: "﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، أي: والحال أنّه ليس في الموجودات ذات واجب مستحق للعبادة؛ لأنّه مبدأ جميع الموجودات إلا إله موصوف بالوحدة، متعال عن قبول الشركة بوجه...، و"من" مزيدة للاستغراق، كما نصّ على ذلك النُّحاة، وقالوا في وجهه: لأنها في الأصل "من" الابتدائية، حُذف مقابِلها إشارة إلى عدم التناهي، فأصل "لا رجل": لا من رجل إلى ما لانهاية له"(٤).

(١) معاني القرآن للزجاج (٢/٧٩).
(٢) ذكره الشيخ عرفان حسونة في تعليقه على كتاب "معاني الحروف" للرماني ص٥.
(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/٢٣٥)، الكشاف (١/٥١٠).
(٤) روح المعاني (٦/٢٠٧).

القاعدة التاسعة: إذا أمكن تخريج زيادة الحرف على الأصالة فلا يحكم عليه بالزيادة:

شرح القاعدة:

وتخصّ الباء الزائدة إذا دخلت على المفعول، وزيادتها معه كثيرة، وغير مقيسة[(١)]، فإن أمكن تخريجها على التضمين أو حذف مفعول فهو الظاهر الذي يختاره المحققون.

قال المرادي: "والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة، وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين، أو حذف المفعول"[(٢)].

قوله -تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة: ١٩٥]، الباء زائدة في المفعول[(٣)]، وخرّجها آخرون على التضمين بفعل يتعدّى بالباء، أي: لا تُفضوا بأيديكم إلى التهلكة، أو على تقدير مفعول، وتكون الباء للسبب، أي: "لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم"[(٤)].

ومنه قوله -تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[الحج: ٢٥] قيل: الباء زائدة في المفعول، أي: ومن يرد فيه إلحادًا بظلم[(٥)]، أو تبقى على ظاهرها بإضمار "أن" قبل "إلحاد".

قال الفراء: "دخلت الباء في "إلحاد"؛ لأنّ تأويله: ومن يرد بأن يلحد فيه بظلم، ودخول الباء في "أن" أسهل منه في الإلحاد وما أشبهه؛ لأنّ "أن" تُضمَر

(١) انظر: الجنى الداني (٧/١)، مغني اللبيب (١٤٧/١).
(٢) الجنى الداني (٧/١).
(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ص ١١٨، الجنى الداني (٧/١).
(٤) الجنى الداني (٧/١)، البرهان في علوم القرآن (٨٤/٣).
(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ص ٢٥٣، مجاز القرآن لأبي عبيدة (٤٨/٢)، تفسير الجلالين (٤٣٦/١).

الخوافض معها كثيرًا، وتكون كالشرط فاحتملت دخول الخافض وخروجه"[١]، أو يضمّن الفعل يرد معنى: يهم، ويعدى بالباء، قال ابن القيّم: "وفعل الإرادة لا يتعدى بالباء، ولكن ضمّن معنى: يهم فيه بكذا، وهو أبلغ من الإرادة؛ فكان في ذكر الباء إشارة إلى استحقاق العذاب عند الإرادة، وإن لم تكن جازمة، وهذا باب واسع لو تتبعناه لطال الكلام فيه"[٢].

القاعدة العاشرة: لا يعني تعدّي الفعل تارة بنفسه إلى مجروره، وتارة بحرف الجر وصفه بالزيادة:

شرح القاعدة:

إذا كان الفعل المتعدّي يتعدّى إلى مجروره بنفسه وبالحرف فهذا لا يسوّغ أن يُوصف بالزيادة، فلا يُقال مثلا: نصحته ونصحت له سواء[٣]؛ لأنّ المعدّى بنفسه يفيد معنى أوسع من المعدّى بالحرف.

قال ابن القيّم: "ففعل الهداية متى عدّي بـ "إلى" تضمّن الإيصال إلى الغاية المطلوبة، فأتى بحرف الغاية، ومتى عدّي باللام تضمن التخصيص بالشيء المطلوب، فأتى باللام الدالة على الاختصاص والتعيين، فإذا قلت: هديته لكذا. فهم معنى: ذكرته له، وجعلته له، وهيأته، ونحو هذا، وإذا تعدى بنفسه تضمن المعنى الجامع لذلك كله، وهو التعرف، والبيان، والإلهام. فالقائل إذا قال: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦] هو طالب من الله أن يعرفه إياه، ويبينه له، ويلهمه إياه، ويقدره عليه، فيجعل في قلبه علمه وإرادته والقدرة عليه، فجرّد الفعل من الحرف، وأتى به مجردًا معدّى بنفسه؛ ليتضمن هذه المراتب كلها، ولو عدي

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٢٢٢).

(٢) بدائع الفوائد (٢/٢٥٩).

(٣) انظر: المقدّمة الثانية في التمهيد، أقسام الفعل من حيث التعدّي واللزوم.

بحرف تعين معناه، وتخصص بحسب معنى الحرف، فتأمله؛ فإنه من دقائق اللغة وأسرارها"[1].

التطبيق:

قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ﴾[النمل: ١٤]، قيل: الباء زائدة [2]، أي: جحدوها، جحد فرعونُ وقومُه آياتِ الله، ويتعدّى الفعل "جحد" إلى مفعوله بنفسه وبحرف الجر بمعنى الإنكار مع العلم يقال: "جحده، وجحد به"[3].

وتعدّي الفعل "جحد" بنفسه يفيد الإنكار مع العلم، وتعدّيه بحرف الجر يفيد معنى أخصّ، أي: جحدوا الدلالة التي يدلّ عليها، وقاله أبو هلال العسكري[4]: "الفرق بين قولك: "جحده"، و"جحد به" أنّ قولك: "جحده" يفيد أنّه أنكره مع علمه به، و"جحد به" يفيد أنّه جحد ما دلّ عليه، وعلى هذا فُسّر قوله –تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ أي: جحدوا ما دلّت عليه من تصديق الرسل"[5].

أو لتوكيد التعلّق، يعني: جحدوا بشدة مع العلم، وبيّنه ابن عاشور في غير موضع؛ فقال في أحدها: "وعدّي "جَحدوا" بالباء مع أنّه متعدّ بنفسه لتأكيد التّعدية"[6].

---

(١) بدائع الفوائد (٢/٢٥٩).

(٢) انظر: فتح القدير ج٤ ص ١٢٨.

(٣) أساس البلاغة (١/٨٣)، مادة "جحد".

(٤) هو أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد العسكري، نسبة إلى عسكر في الأهواز، من كتبه: الأوائل، وتفسيره، الصناعتين، كانت وفاته بعد الأربعمائة. انظر: معجم الأدباء (٢/٥٦٢)، طبقات المفسرين للسيوطي (١/٤٣)، بغية الوعاة (١/٥٠٦).

(٥) الفروق في اللغة (١/٥٠).

(٦) التحرير والتنوير (١٢/١٠٥).

ومنه قوله -تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، يتعدّى الفعل "هزّ" بنفسه وبالحرف، قال الفراء: "العرب تقول: هزّ به، وهزّه... ولو كانت: وهزّي جذع النّخلة؛ كانت صوابًا"[١].

والهزّ هو التحريك والتقليب[٢]، فإذا دخلت عليه الباء فهي إمّا لتوكيد الهزّ، أو لإلصاق الهزّ بالجذع، ويسمى بالنّقل، كما قال الزمخشري: "والباء في ﴿بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ صلة للتأكيد،...أو على معنى: افعلي الهزّ به"[٣]، ويغيب مثله على بعضهم، فيجهل الفرق بين معنى الفعل المتعدي بنفسه وبالحرف.

القاعدة الحادية عشرة: لا تُحصر التعديات في القرآن على ما عند العرب فحسب:

شرح القاعدة:

قد يُعدّى الفعل في القرآن بغير الحروف التي يُعدّى بها[٤]، وبغير ما تذكره المعاجم أو بغير المسموع من لغة العرب، فكيف يستقيم ذلك مع القاعدة التفسيريّة التي تُبقي معاني الحروف على دلالاتها الأصلية؟ الجواب: لا يقتصر تعدّي الأفعال بالحروف الجارّة على ما ثبت في كتب المعاجم أو المسموع من لغة العرب، فيبقى منها ما لم يُسمع، وما لم يُكتب ويُقيّد، وما تتصرّف به العرب، وقد يأتي التعبير في القرآن الكريم مخالفًا للمسموع عند العرب؛ لأنّ القرآن أصل، واللغة العربية تبعٌ، فتكتسب اللغة العربية من القرآن الكريم تعديات جديدة تُضاف إليها.

قال الرازي: "...القرآن أصل العلوم كلها، فعِلم الكلام كلّه في القرآن، وعلم الفقه كلّه مأخوذ من القرآن، وكذا علم أصول الفقه، وعلم النّحو واللغة"[٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء (١٦٥/٢).

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٩١/٤)، الهاء والزاي.

(٣) الكشاف (١٥/٣).

(٤) ويعود لطبيعة الفعل، فأفعال التوجّه والانتقال تُعدّى غالبًا بـ "إلى"، وأفعال التمكين تعدّى بـ "في".

(٥) التفسير الكبير (١٠٧/٢).

فكيف تُحدُّ التعدية بما يُسمع من العرب دون الأصل الذي نزل به كتابهم؟!

التطبيق:

قوله -تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ﴾ [مريم: ٦٥]، عدّي الفعل "اصطبر" باللام مع أنّه يعدى بـ"على"[(١)]، قال الزمخشري: "فإن قلت: هلا عدّي "اصطبر" بـ"على" التي هي صلته، كقوله -تعالى: ﴿بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَاۖ﴾ [طه: ١٣٢]؟ قلت: لأنّ العبادة جعلت بمنزلة القرن في قولك للمحارب: اصطبر لقرنك، أي: اثبت له فيما يورد عليك من شداته، أريد أن العبادة تورد عليك شدائد ومشاق، فاثبت لها، ولاتهن"[(٢)].

ومنه قوله -تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، يُعدّى الفعل "آلى" بالحرف "على"؛ لأنّه بمعنى القسم، يقولون: "وآلَيْتُ على الشيء، وآلَيْتُه -على حذف الحرف: أَقْسَمْت"[(٣)]، لكنّه عُدّي في الآية بالحرف (من)؛ لتضمنّه معنى البُعد، يعني الامتناع عن وطء الزوجة؛ فناسبه الحرف "من".

قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف عُدّي بـ(من) وهو معدّى بـ"على"؛ قلت: قد ضمّن في هذا القَسَم المخصوص معنى البعد، فكأنّه قيل: يُبعدون من نسائهم مُؤلين أو مُقْسمين"[(٤)].

القاعدة الثانية عشرة: أفعال الربِّ إذا عدّيت بحرف الاستعلاء تفيد العلو:

شرح القاعدة:

إذا عُدّيت الأفعال المضافة إلى الله -تعالى- بالحرف "على" فإنّها تفيد العلو، وهذا ما يدلّ عليه الحرف، ويخرج من ذلك معنى التمكّن أو الاستيلاء، فلا

(١) انظر: أساس البلاغة (٣٤٦/١)، مادة (صبر).
(٢) الكشاف (٣٢/٣).
(٣) لسان العرب (٤١/١٤).
(٤) الكشاف (٢٩٦/١).

يليق وصفه بهما؛ لأنّهما يقتضيان المغالبة، والله لا يُغالبه أحد[١]، قال شيخ الإسلام بن تيمية: "لفظ العلو يتضمّن الاستعلاء، وغير ذلك من الأفعال إذا عُدّي بحرف الاستعلاء دلّ على العلو"[٢].

التطبيق:

ومنه قوله -تعالى:﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾[الأعراف: ٥٤]، فإنّه يدلّ على العلو؛ لدلالة الفعل (استوى) على الارتفاع والعلو[٣]، وتعديته بالحرف (على) الذي يفيد معنى العلو، قال شيخ الإسلام بن تيمية: "ولفظ العلو يتضمن الاستعلاء، وغير ذلك من الأفعال إذا عدى بحرف الاستعلاء دلّ على العلو كقوله:﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾، فهو يدلّ على علوه على العرش، والسلف فسروا الاستواء بما يتضمّن الارتفاع فوق العرش"[٤].

ومنه قوله -تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾[البقرة: ٢٠] يفيد العلو والقهر؛ فإنّ(على) حرف يفيد العلو، و(قدير) بمعنى: لا يعجزه شيء.

قال ابن جرير: "وإنما وصف الله نفسه -جل ذكره- بالقدرة على كل شيء في هذا الموضع؛ لأنّه حذر المنافقين بأسه وسطوته، وأخبرهم أنه بهم محيط، وعلى إذهاب أسماعهم وأبصارهم قدير، ثم قال: فاتقوني أيّها المنافقون، واحذروا خداعي وخداع رسولي وأهل الإيمان بي لا أحل بكم نقمتي؛ فإني على ذلك وعلى غيره من الأشياء قدير"[٥].

---

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٨٩/١).

(٢) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (٣٥٩/١٦).

(٣) "قال أبو الْعالِيَةِ:﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[البقرة: ٢٩] : ارْتفَعَ، وقال مُجاهِدٌ:﴿ ٱسۡتَوَىٰ﴾: علَا ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾". صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب:﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾[هود: ٧]،﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾[التوبة:١٢٩]، (٢٦٩٨/٦).

(٤) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (٣٥٩/١٦).

(٥) جامع البيان (١٦٠/١).

القاعدة الثالثة عشرة: المعنى الأصلي للحرف أوسع من المعاني الأخرى ويمكن أن تُردّ إليه:

شرح القاعدة:

يتضمّن حرف الجرّ معنى أصليّا، ويُفيد معانيَ فرعيّة على طريقة التناوب يقوم بعضها مقام بعض، أو يفيد معانيَ أصليّة تابعة، مثل: الاستعانة، والسبب، والعوض، والنّقل، والحال، والمصاحبة للباء، وبيان الجنس، والتبعيض للحرف "من"، والملك، والاستحقاق، والتعليل للام، وتعود إليه في الغالب، وتبقى فيه رائحته، فهذه صورتان.

قال المالقي: "اعلم أنّ "في" حرف جار لما بعده، ومعناها الوعاء حقيقة أو مجازًا...ثمّ تجيء بمعنى حروف أخر، إذا حُقّقت رجع معناها إليها"(١).

وقال المرادي عن الباء "ردّ كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنى لا يفارقها"(٢).

وقال الكفوي: "كل حرف كان له معنى متبادر، كالاستعلاء في "على" مثلا، ثم استُعمل في غيره؛ فإنّه لا يترك ذلك المعنى المتبادر بالكلية، بل يبقى فيه رائحة منه، ويُلاحظ معه"(٣).

التطبيق:

قوله -تعالى: ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، قيل: بمعنى "إلى": ردّوا أيديهم إلى أفواههم؛ لأنّ الفعل "ردّ" يتعدّى بالحرف "إلى"(٤)، وهو معنى يتبادر إلى الذهن، وإذا تُؤوّل فيها المعنى فإنهم يدخلون أيديهم

(١) رصف المباني ص ٤٥٠.
(٢) الجنى الداني (٦/١).
(٣) الكليات (٩٩٧/١).
(٤) رصف المباني ص ٤٥١.

في داخل أفواههم؛ تسكيتًا الرسل[١]، من باب المبالغة.

ومنه قوله -تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ﴾ [المائدة: ٤٥]، الباء للمعاوضة [٢]، أو للسبب[٣]، ولا يخرج معنى السبب عن معنى الإلصاق لتعلّق السبب بالمسبّب من حيث المعنى، والعوض متعلّق بما يعوّض عنه، وبمثل هذا يُرجع للقول القائل بأنّ الإلصاق هو أصل معاني الباء، وأشار إليه العز بن عبد السلام[٤] بقوله: "أتى بالباء ليكون السبب هو القصاص منسوبًا إلى الجناية نسبة السببية، فأشبه لذلك الإلصاق الحقيقي، وهو جارٍ في جميع الأسباب"[٥].

القاعدة الرابعة عشرة: تُفسّر "من" بابتداء الغاية فيما يُخبر عنه بأنّه من الله في نوعين: صفاته القائمة بذاته العليّة، والعين المخلوقة القائمة بنفسها أو بالمخلوق:

شرح القاعدة:

تختصّ هذه القاعدة بالحرف "من"، وموضوعها هو ابتداء الغاية، فإذا عُدّي بها فيما يُسند إلى الله -تعالى- فهي لابتداء الغاية في حالتين: في الصفات القائمة بالله -تعالى، والثاني في مخلوقاته القائمة بعينها كالسموات، أو المضافة إلى الخلق، مثل: النّعمة، والحسنة، والسيئة، ولا تُفسّر بالتبعيض أو بيان الجنس في مثل ذلك.

قال شيخ الإسلام بن تيميّة: "وحرف "من" لابتداء الغاية، وما يستعمل فيه حرف ابتداء الغاية، فيقال هو من الله على نوعين: فإنّه أمّا أن يكون من الصفات التي لا تقوم بنفسها ولا بمخلوق، فهذا يكون صفة له، وما كان عينًا قائمة بنفسها

(١) انظر: الكشاف (٢/٥١٠).

(٢) انظر: البحر المحيط (٣/٥٠٦)، التحرير والتنوير (٦/٢١٤).

(٣) الإشارة إلى الإيجاز ٢٥.

(٤) هو العز عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الشافعي، صنّف القواعد الكبرى والصغرى، ومجاز القرآن، توفي بمصر سنة ٦٦٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي (١/٣١٥).

(٥) الإشارة إلى الإيجاز ٢٥.

أو بمخلوق فهي مخلوقة"[١].

التطبيق:

قوله -تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [الأنعام: ١١٤]يعني: يعلمون بأنّ مصدره (من ربك)، و(من) لابتداء الغاية[٢]؛ لأنّ الكلام صفة قائمة بالله -تعالى- تتعلّق بمشيئته -سبحانه.

ومنه قوله -تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ﴾ [الجاثية: ١٣]، "من" لابتداء الغاية[٣]؛ لأنّ السماء عين قائمة بنفسها، ويُسند خلقها إلى الله -تعالى، ومن هنا أُفحم بالجواب بعض النّصارى القائلين بالتثليث، فإذا كان الله -تعالى- هو الذي خلق السماء فليست بعضًا منه، فهذا معنى محال لا يقول به حتى النّصارى أنفسهم[٤].

ومنه قوله -تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣]، (من) تعني ابتداء الغاية[٥]؛ لأنّ النّعمة خلق متلبس بالخلق، والله -تعالى- هو الخالق لهما، وجمع ذلك قول شيخ الإسلام بن تيمية: "فالأول كقوله: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾[الأنعام: ١١٤]، كما قال السلف: القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، والنوع الثاني: كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ﴾ [الجاثية: ١٣]،وقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣]...فهذا نوعان"[٦].

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (٩٦/١٥).

(٢) انظر: معجم حروف المعاني (١٠٥٨/٣).

(٣) انظر: معجم حروف المعاني (١٠٩٥/٣).

(٤) يتمسك بعض النّصارى بعقيدة التثليث بمعنى التبعيض للحرف "من" في قوله -تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾ [النساء: ١٧١]، فرُدّ عليهم بآية الجاثية. انظر: الكشف والبيان (٤١٩/٣).

(٥) انظر: معجم حروف المعاني (١٠٧٢/٣).

(٦) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام (٩٦/١٥).

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

أمّا بعدُ فبعد الدراسة والبحث تمّ التوصّل إلى **النتائج** التالية:

١-الأولى أن يُفسّر الحرف في القرآن الكريم على موضوعه الأول الذي نزل به، ولا يُحوّل عنه إلا بالدليل.

٢-الحمل على المعنى في الفعل أيسر من التجوّز بالحرف، ويسمّى بالتضمين، ويستحسنه أهل الأثر.

٣-التجوّز بالحرف أو فيما يدخل عليه كثيرٌ عند أهل النّظر، إذا تحقّق الشرطان.

٤-تخريج المتعدّي بالحرف على الأصالة أولى من القول بالزيادة.

٥-التناوب في كلام العلماء لا يُحمل على عمومه، وقد يريدون منه القياس.

٦-تعدّي الفعل بنفسه وبالحرف يزيده قوةً في بابه، ولا يُوصف بأنّه حرف زائد.

٧-دلالة الفعل المتعدّي بنفسه أوسع منه إذا تعدّى بالحرف.

٨-العناية بدلالات الحروف المضافة إلى الله -تعالى، ومتابعة أقوال العلماء في ذلك.

التوصيات:

استقراء أقوال العلماء من أهل الكوفة في موقفهم من التناوب بين حروف الجر، فإنّه غير منضبط ويحتاج إلى تحرير، وقد يُعمّم موضعٌ على بقيّة المواضع فيظهر أنّ بعضهم لا يبيحه على الإطلاق.

هذا، والله -تعالى- أعلم.

فهرس المصادر والمراجع

١- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، [دار الفكر – لبنان]،١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد المندوب.

٢- **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى.

٣- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حّيان، [مكتبة الخانجي – القاهرة]، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤- **الأزهية في علم الحروف** لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملّوحي، [مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق]، الطبعة:الثانية،١٩٨١م.

٥- **أساس البلاغة**، اسم المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٦- **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**، لعزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تقديم: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٧- **الأشباه والنظائر**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى.

٨- **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)**، لخير الدين الزِّرِكلي، الناشر: دار العلم للملايين-بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٩- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لابن السيد، [دار الجيل – لبنان].
١٠- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، للإمام بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد،[المكتبة العصرية – صيدا – بيروت]،١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨م.
١١- **البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف، المشهور بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ:عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض،[دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان]، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
١٢- **بدائع الفوائد**، لمحمد بن أبي بكر الزرعي، [مكتبة نزار الباز – مكة المكرمة]، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: هشام عطا، وعادل عبد الحميد.
١٣- **البرهان في علوم القرآن**، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، [دار المعرفة - بيروت]،١٣٩١هـ، تحقيق: محمد إبراهيم.
١٤- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، [دار المكتبة العصرية – لبنان – صيدا]، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٥- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي [جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت]،١٤٠٧ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد المصري.
١٦- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،[دار النشر –عيسى البابي وشركاه]، تحقيق:علي البجاوي.

١٧- **التحرير والتنوير**، لسماحة الأستاذ: محمد الطاهر ابن عاشور، [دار سحنون - تونس].

١٨- **التسهيل لعلوم التنزيل**، لمحمد بن أحمد الغرناطي الكلبي، [دار الكتاب العربي – لبنان]، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، الطبعة:الرابعة.

١٩- **تفسير أبي السعود المسمّى بـ (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)**، لأبي السعود محمد العمادي، [دار إحياء التراث العربي - بيروت].

٢٠- **تفسير البغوي المعروف بـ(معالم التنزيل)** للحسين بن مسعود البغوي، [دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان]،الطبعة: الأولى،١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٢١- **تفسير السمعاني**،لأبي المظفّر منصور بن محمد السمعاني، [دار الوطن – الرياض – السعودية]، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الطبعة:الأولى، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم عبّاس.

٢٢- **تفسير القرآن العظيم**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي،[دار الجيل – بيروت لبنان].

٢٣- **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، لمحمد حسن عواد، [دار الفرقان] الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٤- **جامع البيان في تأويل القرآن**، لابن جرير الطبري، [دار الكتب العلمية- بيروت]، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٥- **الجامع الصحيح المختصر**: لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير-اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٦- **الجنى الداني في حروف المعاني**، لبدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي المصري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.

٢٧- **حاشية الصبان** لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٨- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان ابن جني، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.

٢٩- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخرّاط، [دار القلم – دمشق]، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨م.

٣٠- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، اسم المؤلف: الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند - ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، الطبعة: الثانية، تحقيق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان.

٣١- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ. د: أحمد محمد الخرّاط، [دار القلم – دمشق]، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٢- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لأبي الفضل شهاب الدين السيَّد الألوسي، [دار النشر – دار إحياء التراث العربي – بيروت].

٣٣- **سير أعلام النبلاء**، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.

٣٤- **طبقات الشافعية**، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن شهبة، [عالم الكتب – بيروت]، ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق:د: الحافظ حنان.

٣٥- **طبقات المفسرين**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، [مكتبة وهبة – القاهرة]، ١٣٩٦ هـ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: علي محمد عمر.

٣٦- **طبقات المفسرين**، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، راجع النسخة لجنة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان.

٣٧- **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، [دار الفكر – بيروت].

٣٨- **الفروق في اللغة**: للحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٩- **كتاب سيبويه**، اسم المؤلف: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، دار النشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٤٠- **كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير**، لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحرّاني، [مكتبة ابن تيمية]، الطبعة:الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النّجدي.

٤١- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** لمحمد بن عمر الزمخشري ، ضبط وتوثيق: أبي عبد الله آل زهوي، [دار الكتاب العربي]،الطبعة: الأولى،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٢- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،** لمصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي، [دار الكتب العلمية – بيروت]، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٣- **الكشف والبيان،** لأبي إسحاق محمد النيسابوري،[دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان]، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م ، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبي محمد بن عاشور.

٤٤- **الكلّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)،** لأبي البقاء أيّوب الكفّوي،[مؤسسة الرسالة – بيروت]، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري.

٤٥- **اللامات،** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية، تحقيق: مازن المبارك.

٤٦- **لسان العرب،** لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري،[دار صادر – بيروت]، الطبعة: الأولى.

٤٧- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،** اسم المؤلف: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير، دار النشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٩٥م، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد

٤٨- **مجاز القرآن:** لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: د. محمد فؤاد

سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.

٤٩- **المحكم والمحيط الأعظم**، اسم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

٥٠- **مُختار الصحاح**، لمحمد بن أبي بكر الرازي،[مكتبة لبنان – بيروت] ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: محمود خاطر.

٥١- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإيّاك نستعين**، لمحمد بن أبي بكر الزرعي، [دار الكتاب العربي – بيروت]، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد الفقي.

٥٢- **معاني الحروف** لأبي الحسن علي الرماني، حققه الشيخ: عرفان بن سليم حسونة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٥٣- **معاني القرآن**،لأبي زكريا يحي بن زياد الفرّاء، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النّجار، [دار السرور].

٥٤- **معاني القرآن الكريم**، للنحاس، دار النشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد علي الصابوني.

٥٥- **معاني القرآن** للأخفش لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، تقديم: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٦- **معاني القرآن وإعرابه، المسمّى المختصر في إعراب القرآن ومعانيه**، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد السري، علّق عليه: أحمد فتحي عبد الرحمن، قدّم له الأستاذ الدكتور: فتحي عبد الرحمن حجازي.

٥٧- **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم**، صنّفه: محمد حسن الشريف، [مؤسسة الرسالة]، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٨- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين،[المكتبة العصرية – لبنان]،٢٠٠٧ م–١٤٢٨هـ.

٥٩- **منازل الحروف** لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، دار النشر: دار الفكر - عمان، تحقيق: إبراهيم السامرائي.

٦٠- **موطأ الإمام مالك**، وهو مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٦١- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين الأتابكي، [وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر].

٦٢- **النحو الوافي**، لعباس حسن، [دار المعارف -مصر]، الطبعة: الرابعة.

٦٣- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل باشا البغدادي، [دار الكتب العلمية – بيروت]، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٦٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين،[دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان]، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦م.